# شرح النووي على صحيح مسلم
# تحقيق القول في اسمه، وتاريخ تصنيفه، ورتبته، وموارده، وأصح نسخه

تأليف

**مازن بن محمد بن محمد حسانين**

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة، جامعة القصيم

من ٨٥ إلى ١٥٦

**ملخص**

**إن صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري [ت:٢٦١هـ] رحمه الله تعالى هو ثاني أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، وقد احتفل العلماء به احتفالا كبيرا، وتنوعت عناية العلماء به تنوعا كثيرا، وكان من أظهر وجوه العناية الاهتمام بشرحه، وبيان ما فيه من العلوم والفوائد، ومن أشهر من اعتنى بذلك الإمام العلم محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النواوي رحمه الله تعالى [ت: ٦٧٦هـ]، حيث قام بشرحه شرحا وسطا بين المطول والمختصر، جمع فيه زبد كلام المتقدمين، حتى صار عمدة للاحقين، وكتب الله له من القبول والانتشار ما لم يحصل لغيره ممن سبقه أو لحقه في هذا السبيل، ومع شدة اشتهار هذا الشرح الجليل إلا أنه لم يعتن به العناية اللائقة بمقامه ومقام مصنفه، ومقام الأصل الكبير الذي وضع لأجله وهو «صحيح مسلم»، ولم تخرج له إلى الساعة نسخة يصح أن تسمى محققة على الوجه اللائق، ولا درست كثير من جوانب الإبداع فيه درسا عميقا يظهر مكان الجودة فيها، حتى طال هذا الإهمال اسمه الصحيح الذي سماه به مصنفه، وصار يكتفى بوصفه فلا يكاد يسمى إلا «شرح النووي على مسلم»، ولما كانت لي نوع عناية بهذا الشرح المبارك منذ مدة ليست باليسيرة؛ فقد عزمت في هذا البحث الموجز أن أسلط الضوء على بعض متعلقات هذا الشرح النفيس، وأسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق والقبول.**

## Summary

- **That's true Imam Muslim Ibn Hajjaj elnaisabory [d: 261] Allah almighty's mercy is the second healthiest two books after book of Allah almighty, the scientists observed a large and varied greatly by scientists diversified care and show concern for care faces explained, and statement of science and interest, and months of care That Imam of science Abu Zakaria Mohiuddin Yahya ibn Sharaf El Nawawi Allah almighty's mercy [d: 676], where he explained the prolonged and compromise between the explanation short, combining advanced words butter, until he became mayor of Allah, his subsequent written acceptance and proliferation unless others who preceded or followed him in this way, and with severity crave This explanation of Galilee but did get him taken care of decent Care Act, categorized, and great asset development for «Muslim», did not come out to watch a copy right to be called properly authenticated, and studied many aspects of creativity in it a deep lesson shows a place where quality, so long that those The correct name is money designated by him, and just as it has hardly called «explain DNA on Muslim», as I type this carefully explain Ramadan since not easy; it had resolved in this brochure to highlight some precious explain items, ask Allah almighty and conciliation and acceptance And l.**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وسيد ولد آدم أجمعين، وعلى آله وصحبه الأطهار الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.**

**أما بعد:**

**فإن صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري [ت:٢٦١هـ] رحمه الله تعالى هو ثاني أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، وقد احتفل العلماء به احتفالا كبيرا، وتنوعت عناية العلماء به تنوعا كثيرا، وكان من أظهر وجوه العناية الاهتمام بشرحه، وبيان ما فيه من العلوم والفوائد، ومن أشهر من اعتنى بذلك الإمام العلم محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النواوي رحمه الله تعالى [ت: ٦٧٦هـ]، حيث قام بشرحه شرحا وسطا بين المطول والمختصر، جمع فيه زبد كلام المتقدمين، حتى صار عمدة للاحقين، وكتب الله له من القبول والانتشار ما لم يحصل لغيره ممن سبقه أو لحقه في هذا السبيل، ومع شدة اشتهار هذا الشرح الجليل إلا أنه لم يعتن به العناية اللائقة بمقامه ومقام مصنفه، ومقام الأصل الكبير الذي وضع لأجله وهو «صحيح مسلم»، ولم تخرج له إلى الساعة نسخة يصح أن تسمى محققة على الوجه اللائق، ولا درست كثير من جوانب الإبداع فيه درسا عميقا يظهر مكان الجودة فيها، حتى طال هذا الإهمال اسمه الصحيح الذي سماه به مصنفه، وصار يكتفى بوصفه فلا يكاد يسمى إلا «شرح النووي على مسلم»، ولما كانت لي نوع عناية بهذا الشرح المبارك منذ مدة ليست باليسيرة؛ فقد عزمت في هذا البحث الموجز أن أسلط الضوء على بعض متعلقات هذا الشرح النفيس، وأسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق والقبول.**

**مشكلة البحث:**

**ويسعى هذا البحث للإجابة عن هذه الأسئلة:**

- **ما هو الاسم الصحيح لشرح النووي على مسلم؟**
- **متى صنف النووي هذا الشرح؟**
- **ما موقعه وما هي رتبته بين كتب المصنف؟**
- **ما هي خريطة موارده وطريقة إدارته لهذه الخريطة؟**
- **ما هي أصح نسخه الخطية المتوفرة الآن؟**

**أهمية البحث:**

- **تنبع أهميته من كونه متعلقا بثاني أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى «وهو صحيح مسلم».**
- **أهمية الشرح في نفسه حيث صار عمدة الشارحين لمسلم، وهذه الأهمية ناتجة في أغلبها من رفعة مقام مصنفه الإمام النووي رحمه الله تعالى.**
- **حاجة هذا الشرح النفيس لمثل هذه البحوث الخادمة لكثير من جوانبه.**
- **عدم وجود من تعرض حسب علمي لهذه المسائل من هذه الحيثية.**

**أهداف البحث:**

- **تحقيق الاسم الصحيح لشرح النووي على مسلم.**
- **بيان متى صنف النووي هذا الشرح.**
- **تحرير موقعه ورتبته بين كتب المصنف.**
- **الاطلاع على خريطة موارده وطريقة إدارته لهذه الخريطة.**
- **معرفة أصح نسخه الخطية المتوفرة الآن.**

**الدراسات السابقة:**

**لم أقف بعد بحث وسؤال على من تناول هذه المسائل التي سأتناولها في هذا البحث، وإن كان هناك جماعة قد كتبوا في منهج الإمام النووي في شرح مسلم، وكذلك في الصنعة الحديثية فيه، ولكن لم أجد منهم من تعرض لتحرير القول في هذه المسائل بهذه الحيثية التي توخيتها هنا.**

**منهج البحث:**

**وقد جريت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي في جمع أصول هذه المادة المبعثرة، ثم المنهج الوصفي في عرضها عرضا متقاربا، والمنهج النقدي في مقارنة ونقد ما يستدعي ذلك.**

**إجراءات البحث:**

- **جمعت ما طالته يدي من نسخ الشرح المبعثرة في مكتبات المخطوطات في العالم.**
- **درست هذه النسخ درسا طويلا محاولا بيان أهمها وأضبطها.**
- **جردت شرح النووي مستخرجا موارده محاولا إحصاء أكثرها ورودا واعتمادا قدر المستطاع.**

**خطة البحث:**

**وقد بنيت هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.**

**فأما المقدمة: فهي تلك التي بين يديك، وقد اشتملت على أهمية البحث ،ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطته.**

**والتمهيد: وفيه ترجمة مختصرة للإمام النووي.**

**الفصل الأول: تحقيق القول في اسم شرح النووي، وتاريخ تصنيفه ومدته، ورتبته بين كتبه، وفيه ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول: تحقيق القول في اسم شرح النووي.**

**المبحث الثاني: تحقيق القول في تاريخ تصنيفه ومدته.**

**المبحث الثالث: تحقيق القول في رتبته بين كتبه.**

**الفصل الثاني: موارد الإمام النووي في شرح مسلم.**

**الفصل الثالث: وصف نسخ شرح مسلم الخطية والموازنة بينها.**

**الخاتمة: –أسأل الله حسنها– فيها أهم نتائج البحث.**

**الفهارس.**

**وأسأل الله تعالى القبول والتوفيق والسداد.**

**والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا**

## التمهيد

## ترجمة مختصرة للنووي

**قال الحافظ عماد الدين ابن كثير في «طبقات الشافعيين»[١]:**

**«يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين محمد بن جمعة بن حزام؛ الشيخ الإمام العلامة محيي الدين أبو زكريا الحزامي النووي، الحافظ الفقيه الشافعي النبيل، محرر المذهب ومهذبه وضابطه ومرتبه، أحد العباد والعلماء الزهاد.**

**ولد في العشر الأواسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وست مائة، ونشأ ببلده نوى، وكان يتوسم فيه النجابة من صغره، وقرأ بها القرآن، وقدم دمشق في سنة تسع وأربعين.**

**وقرأ «التنبيه» في أربعة أشهر ونصف، وحفظ ربع «المهذب» في بقية السنة، ولزم شيخه الكمال إسحاق بن أحمد المغربي، وأعاد عنده الجماعة، ومكث قريبًا من سنتين لا يضع جنبه إلى الأرض، وإنما يتقوت بجراية الرَّواحية التي هو مقيم بها، وحج مع والده في سنة إحدى وخمسين وست مائة من شهر رجب، وحم من أول ليلة خرجوا من نوى إلى يوم عرفة، قال والده: وما تأوه ولا تضجر، ثم عاد إلى دمشق، ولازم شيخه الكمال إسحاق بن أحمد، وكان يقرأ في اليوم اثني عشر درسًا على المشايخ شرحًا وتصحيحًا درسين في «الوسيط»، ودرسا في «المهذب»، ودرسا في «الجمع بين الصحيحين»، ودرسا في أسماء الرجال، ودرسا في «صحيح مسلم»، ودرسًا في أصول الفقه، تارة في «اللمع» لأبي إسحاق وتارة في «المنتخب» للرازي، ودرسًا في أصول الدين.**

---

**(١) (٨٢٤-٨٢٧)، وانظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١٢٥٠/٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣٩٥/٥) وغيرهما .**

وأخذ العلم عن جماعة من الشيوخ، وبورك له في وقته رحمه الله وتقبل منه، وقد سمع الحديث من جماعة أيضًا منهم: الرضي بن برهان الدين سمع عليه جميع «صحيح مسلم»، والشيخ شمس الدين ابن أبي عمرو ابن الشيخ عماد الدين ابن الحَرَسْتَاني، وإسماعيل بن أبي اليسر، وسمع «صحيح» البخاري، ومسلم، و«سنن» أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني، و«شرح السنة»، و«مسند» الإمام الشافعي، والإمام أحمد، وأشياء كثيرة، ومصنفات عديدة كبيرة.

وأخذ علم الحديث من الزين خالد، وكان يقرأ عليه «الكمال» للحافظ عبد الغني، وشرح «صحيح مسلم»، وأكثر «صحيح البخاري» على الشيخ أبي إسحاق بن عيسى المرادي، وعلم أصول الفقه على القاضي أبي الفتح التفليسي، وتفقه على الكمالين إسحاق المغربي وسلار الأيلي، والإمام شمس الدين عبد الرحمن بن نوح، وعز الدين عمر بن أسعد الإربلي.

وقد تفقه به وروى عنه جماعة من أئمة الفقهاء والحفاظ منهم القاضي صدر الدين الداراني، وشيخنا الإمام العلامة علاء الدين ابن العطار، وجمع له سيرة، وشيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي، وشيخنا القاضي محيي الدين الدرعي، وشيخنا شهاب الدين الإربدي، وشيخنا أمين الدين سالم بن أبي الدر، وآخر من بقي من أعيان الفقهاء من أصحابه شيخنا القاضي الإمام شمس الدين ابن النسيب قاضي القضاة بحلب أيده الله تعالى، وخلق سواهم كثير وجم غفير.

وقد انتفع بتصانيفه وتعاليقه أهل المذهب، منها: «كتاب الروضة» اختصر فيها «شرح الرافعي» وزاد فيها تصحيحات واختيارات حسان، وشرح ربع «المهذب» بكتابه «المجموع» سلك فيه طريقة وسطة حسنة مهذبة سهلة جامعة لأشتات الفضائل، وعيون المسائل، ومجامع الدلائل، ومذاهب العلماء،

ومفردات الفقهاء وتحرير الألفاظ، ومسالك الأئمة الحفاظ، وبيان صحة الحديث من سقمه، ومشهوره من مكتمه، وبالجملة فهو كتاب ما رأيت على منواله لأحد من المتأخرين، ولا حذا على مثاله متأخر من المصنفين، ومن ذلك: «شرح مسلم»، جمع فيه مشروحات من تقدم من المغاربة وغيرهم، وزاد فيه ونقص، وكتاب «تهذيب الأسماء واللغات»، وكتاب «المنهاج» في الفقه اختصر فيه «المحرر» وزاد فيه ونقص، وكتاب «الإرشاد»، و«كتاب التقريب والتيسير»، وكتاب «التبيان في آداب حملة القرآن»، و«كتاب المناسك»، و«كتاب الرياض»، و«كتاب الأذكار»، و«كتاب الأربعين»، وقد سمعناه على شيخنا المزي، وغير ذلك من الفوائد، وله «كتاب طبقات الشافعية» اختصر فيه «كتاب ابن الصلاح»، وزاد عليه أسماء نبه على ذيل في كتابه مع أنهما لم يستوعبا أسماء الأصحاب، ولا النصف من ذلك، وهذا هو الذي جرأني على جمع هذا الديوان، وبالله المستعان.

وقد كان رحمه الله على جانب كبير من العلم والزهد والتقشف والاقتصاد في العيش والصبر على خشونته، والورع الذي لم يبلغنا عن أحد في زمانه، ولا قبله بدهر طويل، فكان لا يدخل الحمام، ولا يأكل من فواكه دمشق لما في بساتينها من الشبه في ضمانها والحيلة فيه، صرح بذلك، وكان لا يأكل إلا أكلة واحدة في اليوم والليلة بعد عشاء الأخيرة، ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر، ولا يشرب المبرد، ولم يتزوج قط، وكان قليل النوم، كثير السهر في العبادة والتلاوة والذكر والتصنيف، وكان أمارًا بالمعروف نهاء عن المنكر يواجه الأمراء والكبار والملوك بذلك ويصدع بالحق، وقام على الملك الظاهر في دار العدل في قضية الغوطة لما أرادوا وضع الأملاك على بستانها فرد عليهم ذلك، ووقى الله شرها بعد أن غضب السلطان، وأراد البطش به، ثم بعد ذلك أحبه وعظمه حتى كان يقول: أنا أفزع منه.

وقد ولي الشيخ محيي الدين مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد الشيخ شهاب الدين أبي شامة سنة خمس وستين إلى أن توفي، ولم يتناول من معلومها فلسًا، ولم يقبل لأحد هدية إلا نادرًا وإنما كان يتقوت مما يأتيه من أبيه من نوى كعك وفطير، وكان يلبس ثوبًا حَرّانيا وعمامة سختيانية، وكان لا يؤبه له بين الناس وعليه سكينة ووقار، وفي لحيته شعيرات بيض، وكان لا يتعالى على الفقهاء في بحثهم ولفظهم، وإنما يبحث بسكينة ووقار، رحمه الله.

قال الشيخ علاء الدين بن العطار: سافر الشيخ إلى نوى وزار القدس والخليل وعاد إلى نوى وتمرض عند أبيه إلى أن توفي ليلة أربع وعشرين من رجب سنة ست وسبعين وست مائة، ودفن بنوى، وصلوا عليه بدمشق يوم الجمعة رحمه الله وإيانا، ورثاه غير واحد من الشعراء بِمَرَاثٍ جَمَّةٍ».

## الفصل الأول

## تحقيق القول في اسم شرح النووي، وتاريخ تصنيفه ومدته، ورتبته بين كتبه

### المبحث الأول

### تحقيق القول في اسم شرح النووي

لقد اشتهر هذا الشرح باسمه الوصفي، لا بالاسم العلم، فعرف بـ«شرح مسلم»، وقام هذا الوصف مقام الاسم في كثير من الأحيان، لاسيما في حديث المصنف نفسه عنه في بقية كتبه[١]، فلا يكاد يذكره إلا بهذا الوصف، وكذا عامة الناقلين عنه والمستفيدين منه، ممن جاءوا بعد المصنف لا تكاد ترى أحدا يسميه عند العزو إليه بغير «شرح مسلم»، كما تراه في نقولات ابن كثير[٢]، وابن حجر[٣]، والسخاوي[٤]، وجُلِّ الفقهاء الشافعية في مصنفاتهم الفقهية[٥]، وكما هو معلوم فإن العزو مظنة الاختصار، ولذا فلا يعتمد عليه عادة في مثل هذا، بيد أن هناك من ذكره باسم «المنهاج في شرح صحيح مسلم»، هكذا بلا سجع! كما تراه في نهاية كثير من أجزاء نسخ الكتاب لاسيما الجزء الأول من تجزئة المصنف؛ فإن كل من نقل من نسخة المصنف أو النسخ المنقولة عنها يلتزم بنقل عبارة المصنف في نهاية الجزء الأول التي

---

(١) انظر: «الأذكار» عقب حديث [١٠١٣]، و«المجموع» (٥٦٦/٢)، (١٧٧/٦).

(٢) «البداية والنهاية» (٥٤٠/١٧)، وفي «طبقات الشافعيين» (٩١١).

(٣) «فتح الباري» (٣٤/١) ومواضع أخرى كثيرة، و«المعجم المفهرس» [١٧٣٨]، وغيره.

(٤) «الضوء اللامع» (٦/٢)، وانظر: «المواهب اللَّدُنِيَّة» للقَسْطَلَّانِي (٣٦٣/٢) وغيرهما.

(٥) والحامل لهم على تقصد ذلك فيما يظهر، حتى لا يلتبس بـ«المنهاج» الفقهي له، وهو «منهاج الطالبين»، والذي يكثر دورانه عندهم باسم «المنهاج»، ويكثرون النقل عنه، وقد يذكرون ما في «الشرح» بعد ما في «المنهاج» على سبيل المقارنة ونحو ذلك، والله أعلم.

يقول فيها: «آخر كتاب الإيمان من المنهاج في شرح صحيح مسلم رحمه الله»، وبهذا سماه تلميذ المصنف وأخص الناس به علاء الدين العطار في ترجمته المفردة للمصنف عند ذكر مصنفاته[١]، ولكنه لم يلتزم بذكر أسماء ما أورده من مصنفاته بأسمائها الكاملة، بل ذكر كثيرا منها باسمه المختصر أو المشتهر به، وكذا وقع في كلام الذهبي، والسيوطي[٢] وغيرهما، وقد كان المتوقع أن يكون «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» ليتم السجع، ولكنه لم يرد هكذا[٣]، مما يوحي بأن هذا الاسم وهو «المنهاج في شرح صحيح مسلم» مختصر في حقيقة الحال من اسم أطول وأكمل، وهذا الاسم الكامل هو ما ورد على نسخة المصنف رحمه الله، ولم نقف عليها مع شدة البحث والتقصي[٤]، ولكن أكثر النسخ التي نقلت عن نسخة المصنف قد حافظت على هذا العنوان الكامل من ضمن ما حافظت عليه من جميع ما في نسخة المصنف من حواش وتعليقات وغير ذلك، ففي مخطوطة الأزهرية العتيقة التي كتبها أحمد بن علي الدمياطي سنة ٦٨٧هـ ونقلها من خط

---

(١) «تحفة الطالبين» لابن العطار (٧٠).

(٢) كما في «تاريخ الإسلام» (٣٣٠/١٥)، و«المنهاج السوي في ترجمة النووي» للسيوطي (٥٥)، وقال: «سماه بالمنهاج».

(٣) اللهم إلا ما وقع في «كشف الظنون» (٥٥٥/١): «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، ومثله ما في «تاريخ التراث» لفؤاد سزكين، ومن ينقل عنهما، وقد وجدته على غلاف نسخة أو اثنتين من المتأخرات، ولم أجد ما يؤيده، والله أعلم.

(٤) وهناك عدة نسخ يقال في كل واحدة منها إنها بخط المصنف، وعند التبين والتحقيق لم يكن شيء من ذلك صحيحا البتة، وأشهر هذه النسخ نسخة دار الكتب المصرية، وقد اشتهرت بهذا -مع غلطه- منذ زمن بعيد، فإن على غلافها تعليقا لبعض متملكيها يستظهر فيه أنها بخط المصنف، وإنما اغتر من قال هذا أو أشاعه بنقل ناسخ كل نسخة منها لحرد المتن الذي ختم به المصنف نسخته.

المصنف وقابلها[١]، سمي الكتاب بـ«منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله»، ومثله على أغلفة المجلدات الأربع من نسخة السلطان سليم بتركيا وهي مكتوبة سنة (٧٢٨هـ)، وكذا في غلاف المجلد الرابع من نسخة برنستون رقم [١٤١] وهي مكتوبة سنة (٧٢٩هـ)، لكن فيهما بزيادة (بن مسلم) في نسب الإمام مسلم، ومثله على غلاف الجزء الأول من نسخة محمود باشا بتركيا رقم [٩٣] وهي مكتوبة سنة ٧٥٧هـ تقريبا، ومثله على غلاف المجلد الرابع (وهو الباقي) من مخطوطة رئيس الكتاب، ومثله كذلك في مخطوطة الغازي خسرو، وهي مكتوبة من نسخة مقابلة على نسخة علاء الدين العطار المنقولة من نسخة المصنف، وينقل ناسخها في حواشيها حواشي نسخة العطار، وفي حاشية عند بداية كتاب النكاح منها كتب ناسخها: «أول المجلد الرابع من الأصل من منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري رحمه الله ورضي عنه»[٢] وقد زاد في العنوان عن جميع من ساق العنوان الكامل: «بن مسلم» و«النيسابوري»، و«رضي عنه»، والأمر يسير، ولكن ما خلا من هذه الزيادات عدا الأولى هو الأكثر فيما ترى، فلعله تصرف من الناسخ، وفي خاتمة

---

(١) وقد كتب بعض مطالعيها بحاشية بعض أجزائها حذاء قول الدمياطي: «أنه قابلها بنسخة المصنف» كلاما ذهب بعضه، كأنه يستبعد ذلك، ولم يسق كاتبه على ذلك دليلا، اللهم إلا ما عساه يكون من كثرة التصحيف والغلط في هذه النسخة على قدمها، مما خلت منه النسخ التي على شاكلتها في النقل من خط المصنف، كنسخة العطار الصغير، وغيرها، فالله أعلم.

(٢) وأما ما كتب على غلاف المجلد الثالث منها: «منهاج القاصدين في شرح صحيح...»، فالظاهر أنه سبق قلم، ثم هو بغير خط ناسخ النسخة، ولا عبرة به.

**مخطوط القرويين وهي نسخة أندلسية نفيسة على رداءة تصويرها: «...منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين»، فالذي تميل إليه النفس من ذلك هو ذلك العنوان الكامل المذكور، وما عداه فاختصار منه حسب الحال، والله أعلم.**

## المبحث الثاني

## تاريخ تصنيفه، ومدته

أما تاريخ تصنيفه: فلم تتحدث المصادر التي بين أيدينا عن تفاصيل ذلك، وإنما تكفلت ببيانه نسخ الكتاب الخطية، وكم على غواشي وظهريات النسخ الخطية من الفوائد والفرائد والدرر التي لا يظفر بها في مكان آخر، مع ما تضيفه من قيمة علمية عالية.

فأما تاريخ بداية المصنف في كتابة هذا المصنف الجليل: فلم أكن ظفرت به إلى وقت متأخر جدا من كتابة هذا البحث، ذلك أنه لم يذكر إلا على غلاف نسخة أمدني بها أحد الكرام بعد انتهائي من مسودة هذا البحث، وهي نسخة المكتبة السَّلِيمِيَّة بتركيا، وهي منقولة من نسخة المصنف، فأول ما لفت نظري على غلافها ما كتبه الناسخ بخط صغير تحت عنوان الكتاب واسم مؤلفه: «قال مؤلفه: بدأت فيه أول يوم الاثنين، ثالث رجب، سنة أربع وستين وستمائة».

وأما انتهاء المجلد الأول منه: فقد قال النووي رحمه الله في خاتمة «المجلد الأول» من تجزئته، كما في نُسْخَتَيْ (جوروم- بتركيا) وهي منقولة من خط المصنف، و(فيض الله- بتركيا) وهي من أتقن النسخ، وما بين المعكوفين منها: «قَالَ مُصَنِّفُهُ [رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ]: فَرَغْتُ مِنْهُ يَوْمَ [الجُمُعَةِ] الثَّانِي مِنْ جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَسِتِّمَائَةٍ، [وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ]، يَتْلُوهُ كِتَابُ الطَّهَارَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى»، فيكون المجلد الأول قد استغرق نحو عامين.

وأما انتهاء المجلد الثاني: فقد قال في خاتمة المجلد الثاني من تجزئته، كما في نسخة (المكتبة الوطنية بإيران)، ونسخة (أيا صوفيا بتركيا)، وكلاهما منقولتان من خط المصنف: «قَالَ مُؤَلِّفُهُ يَحْيَى النَّوَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ وَعَفَا عَنْهُ:

فَرَغْتُ مِنْهُ يَوْمَ الأَحَدِ الخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الآخِرِ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمَائِةٍ»، فيكون قد مكث في تصنيف هذا المجلد نحو ستة أعوام.

وأما تاريخ إنهائه المجلد الثالث: فقد ذكر في مطلعه في نسخة (أيا صوفيا) المنقولة من نسخة المصنف: «قال مؤلفه بدأت فيه أول يوم الاثنين السادسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الآخِرِ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمَائِةٍ»، ولم أظفر بعد بتاريخ انتهائه منه.

وأما تاريخ إنهاء الرابع والأخير: فكما قال في خاتمة الشرح -كما في أكثر النسخ- : «فَرَغْتُ مِنْهُ أَوَّلَ يَوْمِ الإِثْنَيْنِ الثَّالِثِ وَالعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الأُولَى سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمَائِةٍ، وَأَجَزْتُ رِوَايَتَهُ لِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ»، فيكون تصنيف المجلدين الثالث والرابع قد استغرق نحو ثلاث سنوات.

وتكون المدة الإجمالية لإنجازه من وقت شروع المصنف فيه إلى الفراغ منه إحدى عشرة سنة إلا أربعين يوما، وقد تستكثر هذه المدة، ولكن ذلك ليس بمستغرب في مثل حال الإمام المصنف، فإنه لم يكن مُقْتَصِرًا عليه ولا مُتَفَرِّغًا له، وإنما كان يعمل فيه مع عمله في غيره كما هو الظاهر، ولهذا استغرق كل هذه المدة[1]، والله أعلم.

وهو كذلك من أواخر كتبه، فإنه توفي بعد فراغه منه بعام وشهرين وتسعة أيام.

---

(١) ولا عبرة بقول الشيخ عبد الغني الدَّقْر رحمه الله في كتابه «الإمام النووي» (١٦٢) إن النووي ألف هذا الشرح في أقل من سنتين، فإنه قد بناه على قول النووي في «شرح مسلم» عند حديثه على مسألة قسمة الغنائم، بأنه صنف في ذلك جزءا في أول سنة أربع وسبعين وستمائة. ولكن ليس فيه أنه صنف الجزء المذكور قبل شروعه في تصنيف الشرح، بل المعهود من حال النووي أن كان يعمل على أكثر من تصنيف في وقت واحد، فلا مانع من أن يكون صنفه أثناء عمله وتصنيفه للشرح، والله أعلم.

ومما يظهر كذلك أنه شرع في «شرح البخاري» قبل شروعه في «شرح مسلم»، ويُقَوِّي ذلك إِحَالَاتُه في «شرح مسلم» على «شرح البخاري»، ومن ذلك قوله في مقدمة «شرح مسلم»: «وَمَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى بَسْطٍ كَثِيرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَقَدْ أُحِيلُ بَيَانَهُ عَلَى «شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ» الَّذِي جَمَعْتُهُ، لِكَوْنِهَا وَقَعَتْ فِيهِ مَبْسُوطَاتٍ»، وكذا قوله في «المجموع» عند حديثه عن الانتباذ: « وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ بِدَلَائِلِهِ فِي أَوَّلِ «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، ثُمَّ «فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ»»[١].

وقد يُورَدُ على هذه الأسبقية لشرحه البخاري؛ أنه لم يُنْجز منه إلا مجلدة واحدة، والجواب عن ذلك أنه كان يعمل فيهما معا، بل وفي غيرهما[٢]، ولكنه بدأ بالبخاري أولا، ثم مسلم، غير أنه خَفَّ ونَشَط لإنجاز «شرح مسلم» لإيجازه في الأغلب مقارنة بـ«شرح البخاري»، الذي لم ينجز منه إلا مجلدة كما يقول السيوطي[٣]، ومن اللطائف في ذلك أنه أخذ ديباجة شرح البخاري وجعلها ديباجة لشرح مسلم كذلك، وكذا الفصول التي ختم بها مقدمة «شرحه البخاري» من ذكر بعض أنواع علوم الحديث، وضبط بعض الأسماء وما شابه ذلك، هي نفسها التي في «شرح مسلم»، وقد أحال المصنف على مواضع ذكر أنه توسع فيها في «شرح البخاري»، ولم نجدها في مطبوعة هذا «الشرح»؛ مما يرجح أنه كان ينوي ويخطط للتوسع فيها في «شرح البخاري»، ولم يقدر له تنفيذ ذلك.

---

(١) «المجموع» (٢/٥٦٦).

(٢) فهو مثلا كثير العزو إلى «الأسماء واللغات»، مع كونه قد توفي وهو مُسَوَّدة لم تتم، وبَيَّضه الحافظ المِزِّيّ بعد موته، ولذا تراه يحيل على مواضع لم يكن قد انتهى منها؛ وإنما كان ينوي التوسع فيها هناك، ولكن لم يقدر له ذلك، إذ عاجلته المنية قبل هذا، رحمه الله.

(٣) «المنهاج السوي» (٦٣).

## المبحث الثالث

## رتبته بين كتب النووي

وأما رتبة حجية «شرح مسلم» بين كتب الإمام؛ فقد تكلم فيه متأخرو الشافعية، ومقصدهم فيما إذا اختلفت فيما بينها في التقريرات والاختيارات الفقهية؛ فقال العلامة الشهاب ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج»[١]: «الغالب تقديم ما هو مُتَتَبِّع فيه كـ«التحقيق»، فـ«المجموع»، فـ«التنقيح»، ثم ما هو مختصر فيه كـ«الروضة»، فـ«المنهاج»، ونحو «فتاواه»، فـ«شرح مسلم»، فـ«تصحيح التنبيه». و«نكته» من أوائل تأليفه فهي مؤخرة عما ذكر، وهذا تقريب، وإلا فالواجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمدي المتأخرين واتباع ما رجحوه منها»، ومثله في «حاشية الإيضاح»[٢]، وزاد: «وما اتفق عليه الأكثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الأقل منها غالباً، وما كان في بابه مقدم على ما في غيره غالباً أيضاً»، وهو أصل قول الأهدل في «سُلَّم المُتَعَلِّم»[٣]: «وهي -أي كتب النووي-: «التحقيق شرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي»، و«المجموع شرح المهذب للإمام أبي إسحاق الشيرازي» أيضاً، و«التنقيح شرح وسيط الإمام الغزالي رحمه الله تعالى»، و«الروضة مختصر فتح العزيز للإمام الرافعي رحمه الله تعالى»، و«المنهاج مختصر المحرر للإمام الرافعي أيضاً رحمه الله تعالى»، و«فتاواه»، و«شرح مسلم»، و«تصحيح التنبيه»، و«نكته»؛ أي «التنبيه»؛ فهذه الكتب إذا اختلف

---

(١) «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» للهيتمي (١/٣٩).

(٢)«حاشية الإيضاح في مناسك الحج والعمرة» للهيتمي (١١) وهو حاشية على أحد مناسك الإمام النووي والمسمى «الإيضاح».

(٣) «سلم المتعلم» (٦٣٥/ط المنهاج).

**بعضها عن بعض، قدم كلام «التحقيق»، ثم «المجموع»، ثم «التنقيح»، وهذا الثلاثة لم يكملها الإمام النووي، ثم يليها ما هو مختصر من كلام غيره كـ«الروضة»، ثم «المنهاج»، ثم «فتاواه»، ثم «شرح مسلم»، ثم «تصحيح التنبيه»، ثم «نكته»».**

**وهذا كله في حق غير المُتَبَحِّر، وأما المُتَبَحِّر فلا يتقيد بشيء، كما نص عليه الهيتمي في مطلع كلامه الذي نقلنا بعضه.**

## الفصل الثاني

## موارد النووي في شرح مسلم.

لقد كثرت موارد هذا الشرح حتى قاربت المائتين وخمسين مصدرا مما صرح المصنف بأسمائهم، كما يكشفه فهرس المصادر، فضلا عما لم يصرح فيه باسم المصدر، وإنما يكتفي بنقل المعلومة عن بعض العلماء أو عن جماعة العلماء أو أكثر العلماء، ولا يحيل على مصدر معين، وهذا العدد من المصادر متنوع التخصصات ما بين كتب الشروح، والمتون، والرجال، والعلل، والفقه، والأصول، واللغة، والغريب، والمناقب، والصحابة، والقراءات، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك من صنوف العلم وأنواعه، مما مكن المصنف من معالجة شتى جوانب الشرح معالجة متكاملة شاملة، من خلال مكتبة واسعة، وتمكن فذ من أصول العلوم والمعارف.

وبطبيعة الحال فليست هذه الموارد الكثيرة في مرتبة واحدة من الاعتماد والرجوع إليها، وإنما تتفاوت تفاوتا كبيرا في ذلك، فثمت عدد يسير في كل صنف من صنوف المعارف يمكن أن يقال هو عمدة المصنف في هذا الباب، ولا يكاد يصرف وجهه عنه إلا إذا لم يجد مراده فيه، بينما تأتي بقية الموارد في هذا الصنف المذكور عند الحاجة إليها أو لتعضيد تلك الموارد الدائمة.

ولعل أهم موارد المصنف هي تلك المصادر التي سبقته إلى نفس عمله، وهو شرح «صحيح مسلم»، ولا يخفى على المعتني أن المصنف قد أفاد إفادة كبيرة من الشروح السابقة؛ بحيث احتوى شرحه هذا على خلاصة هذه الشروح، وفوائدها، ثم زادها هو بما تفرد به من التحريرات والإفادات، فلهذا غلب شرحه شروحهم، فإن فيه ما فيها وزيادة، قال ابن كثير في «طبقات الشافعيين»: « شرح مسلم، جمع فيه مشروحات من تَقَدّم من المغاربة

وغيرهم، وزاد فيه ونقص»[١]، وقد كان المصنف رحمه الله أمينا إلى الغاية في نسبة ما ينقله إلى أصحابه، ولو تكرر النقل في الصفحة الواحدة عن نفس المصدر مرات، ولربما تراه ينقل في مقدمات شرحه الفصل بكماله ناسبا إياه لصاحبه بلا أدنى غضاضة، بل ربما تتوالى الفصول المنقولة منسوبة يتلو بعضها بعضا، وما يضيره من نقل طويل يراه مهما جدا في بابه، وليس عنده زيادة على ما قال صاحبه، فَلِمَ يَتَعَنَّ إنشاء مثله بلا أدنى إضافة؟ لقد كان هذا الإمام الزاهد الورع بريئا من آفات العلم والنفس، التي جعلت بعض المنتسبين إليه لا يحفل بشيء من الفهم ولا الصدق، أكثر من احتفاله بتحقيق السبق المزيف، في بناء فكرة أو فائدة مسروقة بِقَضِّها وقَضِيضِهَا، ولكنها ألبست عبارات جديدة مختلفة، وألبس صاحبها بها ثَوْبَيْ زُورٍ.

وقد سبق المصنف إلى شرح مسلم جماعة من العلماء، هم على الترتيب:

١- أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت:٥٣٦هـ) في «المعلم بفوائد مسلم»، وهو أقدم شرح لصحيح مسلم قد بلغنا، نعم؛ قد يعترض على هذه الأولية بشرح «التحرير» لابن قُوَام السنة، فقد توفي سنة (٥٢٦هـ) يعني قبل المازري بعشر سنين، وبشرح عبد الغافر الفارسي راوي «الصحيح»، وعبد الغافر من معاصري المازري، وتوفي قبله بسبع سنين سنة (٥٢٩هـ)، ويجاب عن ذلك بأننا قيدنا هذه الأولية بما بلغنا، وكلا الشرحين على تسليم سبقهما لم يبلغانا كاملين، ومع ذلك فلا يسلم سبقهما، فقد أملى المازري «المعلم» أثناء قراءة «صحيح مسلم» عليه في رمضان سنة (٤٩٩هـ) [٢] يعني قبل ميلاد صاحب «التحرير»، وأما كتاب عبد الغافر فليس شرحا في

---

(١) «طبقات الشافعيين» (٩١١).

(٢) مقدمة «المعلم» (١/) .

الحقيقة، وإنما هو شرح للغريب فحسب[١]، فسلمت بذلك أولية شرح المازري، والله أعلم، وقد نقل عنه المصنف قريبا من مائة وخمسين نقلا، عامتها عن المازري مباشرة، وبعضها بواسطة القاضي عياض.

والإمام المازري أحد الأذكياء الموصوفين، والأئمة المتبحرين، والفقهاء المحررين، ومن مشاهير المتكلمين المنتسبين إلى مذهب الأشاعرة، وقد سرت هذه الأشعرية منه إلى النووي في هذا الكتاب[٢] عبر القاضي عياض، فهو مرجع النووي وعياض في هذا الباب ومنه يستمدان، وعليه يعولان، والله يغفر لهم ويسامحهم.

فإذا تجاوزنا المذهب الكلامي للمازري، وهو موضع الانتقاد والنظر في كتابه، بقي كتاب «المعلم» واحدا من أهم شروح مسلم، ولم لا؟ والمازري بعد كونه معتنيا بالحديث ومن مشاهير محدثي زمانه، إمام في الفقه وأحد المجتهدين في مذهبه، وشرحه الحفيل على «التلقين» للقاضي عبد الوهاب المالكي من مفاخر المذهب المالكي، وقل أن ترى نظيره.

وكتاب المازري كما سبق كان إملاء منه على الطلبة فهو من جمعهم لكلام المازري بعضه باللفظ والبعض بالمعني، غير أن المازري أخذه بعد جمعه على هذه الصورة فنظر فيه وأصلح وهذب، كما ينقله عنه ابن الأبَّار في «التكملة»[٣]، وارتضى نسبته إلى نفسه وعده من تصانيفه، بل صار أشهر

---

(١) كما ذكر ذلك النووي في معرض ذكره لعناية العلماء بصحيح مسلم ().

(٢) أعني أنه لولا تأثر النووي بالمازري هنا في خصوص هذا الشرح، لربما خفت النزعة الأشعرية في كلامه هنا، أو اكتفى بالإشارة ولم يبين، وإلا فالنووي أشعري ابتداء قبل المازري وبعده، وقد نقل عن غير الأشاعرة كصاحب «التحرير» مثلا، ولكنه لم يتأثر به في هذه المسائل، وإنما مال إلى ما يوافق ما يعتقد أنه الصواب، والله يسامحه ويغفر له.

(٣) «التكملة» (٢/٩٣٦) .

تصانيفه الحديثية، بل على الإطلاق، وأصبح المازري يعرف بصاحب «المعلم».

٢- أبو عبد الله محمد بن قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني (ت: ٥٢٦هـ) في «التحرير في شرح صحيح مسلم»، كما سماه النووي في أول موضع نقل عنه فيه، وتوجد منه قطعة بين يديَّ من محفوظات المكتبة الظاهرية تشتمل على الجزء الثاني منه، وقد نقل عنه في طول الكتاب نحو ستين موضعا، ولا يكاد يصرح باسم مصنفه إلا ما كان في أول موضع فحسب، وفي بقية المواطن يقول عادة: «قال صاحب «التحرير»، ولعله عدل عن تسمية مصنفه بعد ذلك لأن صاحب «التحرير» في الأصل هو أبو عبد الله محمد ابن قوام السنة أبي القاسم الأصبهاني، وهو الذي بدأ في تصنيفه، ثم اخترمته المنية صغيرا لم يجاوز السادسة والعشرين من عمره، فأكمل الكتاب أبوه الإمام قوام السنة، ولذا نسب النووي أول موضع في كتاب الإيمان للابن مطمئنا فهو صاحب أصل الكتاب، وفي الغالب يكون أول الكتاب من تصنيفه، بخلاف بقية المواطن فهي تحتمل أن تكون للابن أو الأب، أو يكون الفرق واضحا بين عمل الابن وعمل الأب، ولكن خروجا من نسبة الكتاب لمُصَنِّفَيْنِ عدل المصنف عن ذلك واكتفى بقوله «صاحب التحرير».

٣- أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت:٥٤٤هـ) في «إكمال المعلم»، وهذا الشرح هو أوسع وأكبر الشروح التي سبقت شرح النووي، فإنه صنفه ليكمل به «المعلم»، ولذا ضمنه إياه وبنى عليه وأكمل ما فاته، وتمم مراده، والقاضي عياض «إمام الحديث فى وقته، وأعرف الناس بعلومه»، «وفيات الأعيان» (٤٨٣/٣)، « وَكَانَ لا يُدْرَكُ شَأْوُهُ، وَلا يُبْلَغُ مَدَاهُ فِي الْعِنَايَةِ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ، وَتَقْيِيدِ الآثَارِ، وَخِدْمَةِ الْعِلْمِ، مَعَ حُسْنِ التَّفَنُّنِ فِيهِ، والتصرف الكامل في فهم معانيه، إلى اضطلاعه بِالآدَابِ وَتَحَقُّقِهِ بِالنَّظْمِ وَالنَّثْرِ، وَمَهَارَتِهِ فِي

الْفِقْهِ، ومشاركته في اللغة والعربية، وبالجملة فكان جمال العصر ومفخرة الأفق، وينبوع الْمَعْرِفَةِ ومَعْدِنَ الإفَادَةِ، وَإِذَا عُدَّتْ رِجَالاتُ الْمَغْرِبِ فَضْلا عَنِ الأَنْدَلُسِ حُسِبَ فِيهِمْ صَدْرًا» «معجم أصحاب الصدفي» لابن الأبار (٢٩٥-٢٩٦) ولذا فشرحه هذا أكثر الشروح دورانا في كتابنا، بحيث لا يكاد يمر حديث إلا وفيه نقل عنه أو أكثر، وقد جاوزت النقول التي صرح فيها المصنف باسمه أو لقبه (القاضي) ألفا وخمسمائة مرة، فضلا عما يستعيره، أو يستفيده منه ولا ينقله بعبارته، وهو ليس بالقليل كذلك، وهذا في الحقيقة يدل على أمانة وصدق وإخلاص الإمام المصنف أكثر من دلالته على أي شيء آخر، وقد يستغرب أحد من كثرة هذه النقول، التي قد تجعل شرح النووي كأنه «إكمال الإكمال»، ولكن ربما تلاشى هذا الاستغراب عند ملاحظة أمرين أحدهما: أنه مضطر لذلك اضطرارا فإن الموضوع واحد والمادة المتداولة تقريبا واحدة، وهذا الكتاب هو عمدة الشروح يومئذ، ولا يمكن لمصنف يصنف في بابه إلا أن يعتمد عليه وينقل عنه النقل الكثير سواء على سبيل الإقرار أو على سبيل النقد والاعتراض، وهذا سبيل كل متأخر مع متقدم، وما ترك الأول للآخر. والثاني: وهو متمم للأول لكنه أخص منه، وهو: كأن النووي تأثر بطريقة عياض مع المازري والتي بَيَّنها في مطلع «الإكمال» قائلا: «ورأيت أن إفراد كتابٍ لذلك يقطع عن الكتاب «المُعْلِم»، وما ضمَّنه غير موف بالغرض، وإن تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنَى له، مع ما قد تقرَّر في «المُعلم» من فوائد جمَّة لا تُضاهى، ونكت مُتْقَنَةٍ، وقف عندها حسن التأليف وتناهى، فيأتي الكلامُ في ذلك ثانيةً غير مُفاد، وكالحديث المعاد، فاستتبَّ الرأيُ بعد استخارة الله تعالى وسلوك سبيل العدل والإنصاف، أن يكون ما يذكر من ذلك كالتذييل لتمامه والصلة لإكمال كلامه، فنبدأ بما قاله رضى الله عنه، ونضيفُ إليه ما استتبَّ وتوالى، فإذا جاءت الزيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن ننتهى منها،

ثم عطفنا على سوق ما يليه من قوله، ويتطاردُ الكلام بيننا نُوباً، بقوة الله وحوله»؛ غير أن النووي احتاج أن يفرد كتابا ولم يجعله إكمالا، لأنه سيفترق عن صنيع القاضي مع المازري في جوانب مؤثرة؛ فإنه لن ينطلق من كلام القاضي كما انطلق القاضي من كلام المازري، وإنما سيأتي كلام القاضي على وجوه متفاوتة من الإفادة، والاستشهاد والنقد، وسيناقشه النووي مرات ومرات ويأخذ منه ويدع، لا سيما فيما يتعلق بالروايات التي تختلف فيها أصول المشارقة عن أصول المغاربة، والضبوط، ومسائل الاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، فإن المشارب ومسالك النظر مختلفة؛ هذا شافعي وذاك مالكي، ولكل وجه هو موليها، والعلم رحم بين أهله.

٤- أبو عمرو عثمان بن عمرو ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ) في «صيانة صحيح مسلم»، والقدر الموجود منه يحتوي على بَيَان حَال «صحيح مسلم»، وفضله، وَشَرطه، وهو مقسم على عدة فصول تشتمل على هذا ونحوه، ثم شرع في كتاب الإيمان، وانتهى الموجود منه في أثنائه، وقد اعتمده المصنف في مقدماته اعتمادا تاما بحيث ربما ينقل الفصل بل الفصول بكمالها منه، وعامة هذه الفصول المنقولة متعلق بعلوم الحديث، وابن الصلاح عمدة هذا الباب، ثم هي مما لا يستغنى عنه في التقدمة لشرح مسلم، وقد نقل المصنف من هذه القطعة في نحو أربعين موضعا في أوائل الكتاب.

٥- أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت:٦٥٦هـ) في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، وهو شرح حسن على مختصره لـ«صحيح مسلم» وليس شرحا لمسلم، قال المَقَّرِيُّ في «نفح الطيب» (٢/٦١٥): «ومن تصانيفه رحمه الله تعالى «المفهم في شرح مسلم» وهو من أجلّ الكتب، ويكفيه شرفاً اعتماد الإمام النووي، رحمه الله تعالى، عليه في كثير من المواضع»، وقد نقله عنه مقرا الدكتور التازي في مقدمة تحقيقه «المفهم»

(٢١/١)، وكرره معزوا للديباج المذهب وليس فيه محققو طبعة ابن كثير (٣٨/١) وذكره من قبلهم دون عزو لأحد يوسف الفرت محقق كتاب الطهارة منه في (رسالة دكتوراة مقدمة لكلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٩٨٦م ص ٤٥)، ولم يبين أحد منهم أين؟ ولا كيف وقع هذا الاعتماد من النووي على «المفهم»؟ وهذا عجيب فإن النووي لم يصرح بالنقل عن الرجل قط في كتابه، والنووي قليل النقل في هذا الكتاب عن معاصريه والقرطبي يعد منهم، فهذا الكلام ليس إلا سفرة من سفرات الأوهام.

فهذه الكتب الأربعة يمكن أن يقال إنها الموارد الأساسية لشرح النووي، وهناك موارد أخرى ثانوية كَمَّل بها وحَرَّر، وأَضَاف وحَبَّر ما أفاده من الموارد الأساسية، وهذه الثانوية نفسها يمكن قسمتها إلى ما أكثر من الرجوع إليه عادة فيمكن وصفه بأنه موارد دائمة، وإلى ما نقل منه المرة بعد الأخرى، فيوصف بأنه موارد مؤقتة، ويمكن كذلك تصنيفها بحسب العلوم والفنون، حتى تكون الصورة أكثر بيانا ووضوحا، ويظهر مدى تنوع معارف هذا الإمام، ومعرفته بمهمات الفنون والعلوم الشرعية وما يدور في فلكها ويجري مجراها.

وقد صنفت تلك الموارد بصورة متوسطة بين الإجمال والتفصيل، فكانت ستة عشر صنفا من الفنون، وقد يرى البعض إمكان دمج بعضها في بعض، أو توليد أصناف أخرى منها، والأمر واسع، وهذه الأصناف الستة عشر هي حسب كثرة الموارد فيها:

١- كتب متون الأحاديث. ٢- كتب الفقه وأصوله والخلاف. ٣- كتب اللغة. ٤- كتب الرجال. ٥- كتب الغريب. ٦- كتب النووي نفسه. ٧- كتب الشروح الحديثية. ٨- كتب علوم الحديث. ٩- كتب الآداب. ١٠- كتب العلل. ١١- كتب الاعتقاد. ١٢- كتب السير والمغازي. ١٣-كتب الأنساب. ١٤- كتب البلدان. ١٥- كتب التفاسير. ١٦- كتب الطب.

١- فأما كتب المتون الحديثية، فهي أكثر الكتب دورانا في كتابنا، وهذا شيء متوقع فإن الكتاب شرح حديثي، ومن المعتاد الاستشهاد بأحاديث غير المشروحة، وذكر ألفاظ متممة، أو موضحة، وشارحة، أو أحاديث متعارضة، وكل هذا يستدعي الرجوع إلى كتب متون السنة، وقد استعمل المصنف منها قرابة ستين مصدرا، كان أكثرها دورانا «صحيح البخاري» حيث رجع له المصنف في قريب من أربعمائة موضع، يليه «سنن أبي داود» في قريب من مائة موضع، ثم «موطأ مالك» في نحو ستين موضعا، ثم «الجمع بين الصحيحين» في قريب من أربعين موضعا، ثم «جامع الترمذي» و«سنن ابن ماجه» في قريب من عشرين موضعا، ثم تأتي بقية كتب المتون ليرجع إلي كل واحد منها في دون عشرة مواضع، على تفاوت بينهم في ذلك، حتى يرجع إلى أكثر من عشرين منها مرة واحدة فقط طول الكتاب، ولا أطيل بذكر تفصيل ذلك فليس فيه كبير عائدة هنا، لكن المهم ملاحظة عناية المصنف بـ«الصحيح» بحيث إنه يستقصي منه مراده ما دام يجده فيه، ولا يتخطاه إلى ما دونه إلا لحاجة، ثم كما أنه ليس من منهجه التكثر بالعزو، وإنما المنهج أنه لا يعزو الحديث إلا لمن يحتاج لعزوه إليه، فإذا سدت الحاجة لم يسترسل في العزو، ثم الذي يلي الصحيحين عنده في العناية والمراجعة كتاب «السنن» لأبي داود، والذي يكاد يكون أهم كتب السنن على الإطلاق من ناحية جمع أحاديث الأحكام والعناية بها، وهو كعبة الفقهاء من المحدثين وغيرهم، والمصنف فقيه محدث، بل من كبار الفقهاء؛ بل هو عمدة الشافعية في زمانه وبعده، والمعول على اختياراته فيهم، فلا غرو أن يكون كثير النظر والإفادة من هذه «السنن»، ولولا ما سبق من سعة دائرة «سنن أبي داود» في أحاديث الأحكام، لكان ينبغي أن يكون «الموطأ» قبله في رجوع المصنف إليه، إذ «الموطأ» ثالث «الصحيحين»، وسابقو النووي ممن اعتمد على شروحهم أتباع مالك وأئمة

مذهبه، وعينهم على «الموطأ» دائما، ولذا تراهم إذا خدموا «الصحيحين» أضافوه إليهما، وعدوا الثلاثة بابة واحدة، كما تراه في «مشارق» عياض، و«مطالع» تلميذه ابن قرقول، وغيرهما.

ولعل بعض ذلك يفسر قلة رجوعه إلى كتب المسانيد ونحوها، فلم يستخدم منها إلا «مسانيد» أحمد، وإسحاق، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور، وبَقِيّ، والدارمي، والبزار، وأبي يعلى، وعبد بن حميد، وقد كان مرورا خفيفا، فلم يستعمل «مسند أحمد» إلا نحو خمس مرات، ومثله «مسند عبد»، وأكثر منهما باثنتين «مسند ابن أبي شيبة»، وأقل منهما باثنتين «مسندا» البزار وأبي يعلى، وبقيتها مرةً مرةً.

وكذا المصنفات لم يكد يستعملها إلا نادرا، فنقل عن «مصنف عبد الرزاق» ثلاث مرات، وعن «مصنف ابن أبي شيبة» و«مصنف ابن السكن» مرة مرة.

وقد استعان المصنف على ضبط روايات «الصحيح» وتحرير بعض الخلف فيها بطائفة من الكتب التي تعتبر فروعا من «الصحيح» أو مصادر ثانوية له، ككتب «الجمع بين الصحيحين»، وقد استعمل المصنف منهما كتابين هما أشهر ما في الكتاب، وكان أكثرهما كتاب «الجمع» للحميدي الأندلسي، وهو من أجل وأتقن كتب هذا الباب، ولذلك تردد المصنف عليه كثيرا حتى قارب الأربعين مرة، وكذلك استعمل «جمع» عبد الحق الإشبيلي، ولكن رجوعه إليه ربما لا يبلغ عشر مرات.

واعتنى كذلك بالكتب المستخرجة على «الصحيح»، فرجع إلى «مستخرج أبي عوانة» نحو عشر مرات، وأقل من ذلك بيسير إلى «مستخرج أبي نعيم»، وذكر غيرهما كـ«مستخرج أبي الشيخ»، و«مستخرج أبي الوليد القرشي» ولكم يرجع إليهما في شيء.

وكذلك استعمل كتب الأطراف، فأكثر الرجوع إلى «أطراف» خلف الواسطي في نحو خمسة عشر موضعا، وعلى النصف من ذلك رجع إلى «أطراف» أبي مسعود الدمشقي.

٢- فأما كتب الفقه والأصول والخلاف، فهي في المرتبة الثانية من حيث كثرة رجوع المصنف إليها، وقد استعمل في هذا الباب نحو أربعين كتابا، ومما يلحظ أنه رجوعه لجميعها كان قليلا، باستثناء «شرحه على المهذب» المعروف بـ«المجموع» فقد كان كثيرا ما يحيل إليه من يريد التوسع في تفاصيل بعض المسائل التي يختصرها هنا وقد بسطها فيه، فأحال إليه نحو أربعين مرة، ويليه في ذلك «فتاوى ابن الصلاح» فقد نقل عنها في أكثر من عشر مواضع، وعلى النصف من ذلك كتابا «الأم» للإمام الشافعي، و«مختصر البويطي»، و«الحاوي» للماوردي، وما وراء ذلك فعامته مرة، وبعض مرتين، وشيء ثلاث مرات. ولقد كان لتمكن المصنف من ناصية هذا الفن واستحضاره لعامة مسائله وتحريره مذهب إمامه وإحاطته بسائر المذاهب اليد في اعتماده على محفوظه في كثير من ذلك، وعدم احتياجه إلى استدعاء النقول في كل مسألة، لاسيما وهو يحيل كلما لزم الأمر على «شرحه للمهذب»، وكل الصيد في جوف الفَرَا.

وقد استعمل المصنف من كتب الإمام الشافعي: «الأم»، و«الرسالة»، و«الإملاء»، و«اختلاف الحديث»، ثم طوف بين كتب المذهب فنقل عن «مختصر المزني»، و«مختصر البويطي»، و«الحاوي» للماوردي، و«البحر» للروياني ، و«الشامل» في الفروع، و«الكامل» في خلاف الشافعية والحنفية كلاهما لابن الصباغ، و«التهذيب»، و«الفتاوى» كلاهما للبغوي، و«التنبيه» للشيرازي، و«شرح التلخيص» للقفال المروزي، و«شرح الرسالة» للصيرفي، و«البسيط»، و«الوسيط»، و«المستصفى» ثلاثتها للغزالي، و«فتاوى ابن

الصلاح»، و «قواعد» العز بن عبد السلام، وغير ذلك بما لا يجاوز مرة أو مرتين في كل مصدر.

ومن الملاحظ أنه لم يذكر شيئا من كتب غير المذهب، فلا نقل في الكتاب عن أي مصدر من مذهب آخر، مع عنايته التامة بذكر مذاهب الأئمة الثلاثة وغيرهم، ولكن لم يصرح بالنقل عن شيء من كتبهم، اللهم إلا ذكره لـ«حجة الوداع» لابن حزم، وذلك لما ذكرناه قبل من اعتماده على ما تحرر عنده في ذلك، فصار من محفوظه، أو فصله في كتبه الفقهية، نعم ينقل في بعض الأحيان عن «الإشراف» لابن المنذر، و«الأوسط» له، و«مختصراختلاف العلماء» للطحاوي، ونحو ذلك من كتب الخلاف العام، ولكنها مرات معدودات.

٣- وأما كتب اللغة، فهي في المرتبة الثالثة من حيث كثرة رجوع المصنف إلىها، ولقد أولى المصنف اللغة عناية فائقة في عمله هذا، فأكثر الرجوع إلى مصادرها التي جاوزت عنده ثلاثين مصدرا، غير مقتصر على صنف من صنوفها، فاستعمل المعاجم وعلى رأسها «الصَّحاح» للجوهري، وأكثر الرجوع إليه أكثر من مائة وعشرين مرة، ويليه «تهذيب اللغة» للأزهري في قريب من ثمانين موضعا، ثم «العين» للخليل في أكثر من خمسين موضعا، ثم «جمهرة ابن دريد» في نحو أربعين موضعا، و«المحكم» لابن سِيدَهْ أكثر من عشر مرات، و«المجمل» لابن فارس في نحو سبع مرات، ومثله «مختصر العين» للزُّبَيديّ.

واهتم كثيرا بكتب الفصيح وإصلاح اللحن فنقل عن «اصلاح المنطق لابن السكيت» نحو خمسين مرة، وعن «الفصيح» لثعلب، و«شرح الفصيح» لغلام ثعلب، وعن «درة الغواص» للحريري في موضع أو اثنين، وكذا عن «لحن الفقهاء» لابن بَرِّي عدة مرات منتقِدًا، ولم يكن يصرح باسمه إلا نادرا،

و«تثقيف اللسان» لابن مَكِّي الصِّقِلِّي مرة ورَدّ عليه، ونقل عن «المُعْرَبِ» للجواليقي مرة.

واهتم كذلك بالنحو والصرف فنقل أكثر من عشرين مرة عن «الكتاب» لسيبويه، ونقل عن «الجمل» للزجاج، و«شرح الجمل» لابن خروف، وكذلك «اللمع» لابن جني، و«شرح اللمع» للأسدي، و «الأفعال» مرة أو مرتين عن الجميع.

وظهرت عنايته ببقية فروع اللغة، فنقل في الاشتقاق عن كتاب «الاشتقاق» لأبي الفتح الهمداني مرة، وفي العروض عن «الشافي في علم القوافي» لابن القطاع الصقلي، وفي الأدب عن «صناعة الكتاب» للنحاس، و«الاقتضاب» لابن السِّيْدِ، و«المعارف» لابن قتيبة، و «الأمالي» لابن الشجري، و«التعازي» للمدائني.

٤- وأما كتب الرجال، فهي في المرتبة الرابعة من حيث كثرة رجوع المصنف إليها، وقد استعمل المصنف منها أكثر من ثلاثين مصدرا توزعت على فروع علم الرجال، وكان أكثرها دورانا على الإطلاق كتاب «التاريخ الكبير» للبخاري، حيث نقل منه في نحو أربعين موضعا، في حين نقل عن «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم أكثر من عشرين مرة، ومن «المزكين لرواة الأخبار» للحاكم مرتين، ومن «الكمال» للمقدسي قريب من عشرين مرة، ولم يسمه باسمه قطّ.

واعتنى كذلك بكتب الكنى، فنقل «الأسامي والكنى» لأبي أحمد نحو عشر مرات، وكذا «أفراد الكنى» للحاكم مرة.

وقد نقل من «تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«تاريخ مكة» للأزرقي، و«تاريخ المدينة» لعمر بن شبة، و«تاريخ نيسابور» للحاكم، و«تاريخ مصر» لابن يونس، من كل واحد مرة أو مرتين.

وقد اعتنى بكتب الصحابة فنقل من «الاستيعاب» لابن عبد البر نحو عشرة مواضع، ومن «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، ولابن منده نحو النصف من ذلك، ومن «أسد الغابة» لابن الأثير قريبا من ذلك. ونقل من «المخضرمين» – لمسلم مرتين.

واعتنى بكتب رجال الصحيحين، وما يتعلق بهم من التعيين والضبط فنقل «تقييد المهمل» للجياني أكثر من عشرين مرة، ومن «رجال البخاري» للكلاباذي، ومن «رجال الصحيحين» لأبي الفضل المقدسي مرة مرة.

ونقل مرةً مرةً عن «طبقات» ابن سعد، وابن المديني، ومسلم، والنسائي، ونقل عن «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم نحو مرتين، ورجع لـ«مناقب الشافعي» لأبي الحسين الرازي مرة.

٥- وأما كتب المصنف نفسه، فتأتي في المرتبة الخامسة من حيث كثرة رجوع المصنف إليها، وقد استعمل من مصنفاته قريبا من عشرين مصنفا، يأتي في مقدمتها «شرحه على المهذب» في نحو أربعين موضعا، ويليه «تهذيب الأسماء واللغات» في نحو ثلاثين موضعا، ثم «الأذكار» في نحو خمسة عشر موضعا، ثم «شرح البخاري» في نحو عشر مواضع، ثم «رياض الصالحين» في ثلاثة مواضع، ثم «الإيضاح» في المناسك، و«روضة الطالبين»، و«التقريب» مختصر الإرشاد الذي هو مختصر ابن الصلاح، كل في موضعين، ثم «الإرشاد»، و«الأربعين»، و«التبيان في آداب حملة القرآن»، و«رباعيات الصحابة والتابعين»، و«العمدة في تصحيح التنبيه»، و«تخميس الغنائم»، و«المبهمات»، و«الفتاوى»، وغيرها مرة مرة.

٦- وأما كتب الغريب، فتأتي في المرتبة السادسة من حيث كثرة رجوع المصنف إليها، وقد استعمل منها المصنف أكثر من عشرة، يأتي على رأسها: «الغريبين» للهروي، وقد رجع إليه أكثر من مائة وعشرين مرة، ثم «غريب

الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام، ورجع له أكثر من مائة مرة، ثم «غريب» ابن قتيبة في أكثر من ستين موضعا، ونحو ذلك «غريب الخطابي»، ولكنه يطلق العزو للخطابي كثيرا فلا يظهر أي كتاب يريد من كتبه، وهو يستخدم له «معالم السنن»، و«أعلام الحديث»، و«إصلاح غلط المحدثين»، و«الغريب»، فلا يجزم بمقصده إلا بالمراجعة والنظر أحيانا، وأما كتاب «الدلائل» للسرقسطي فقد رجع إليه نحو عشر مرات وعادة ما يقول فيه: «قال ثابت»، والكتاب مختلف في نسبته لثابت أو ولده القاسم فذهب إلى كُلٍ بعضُ الناس، ويقال إن أصله للقاسم ثم أتمه أبوه بعد موته، والله أعلم، ونقل كذلك من «مشارق» عياض أكثر من ستين مرة، وعن «مطالع» ابن قرقول قريبا من المائة، ورجع كذلك لكتاب «الزاهر في شرح ألفاظ المختصر» للأزهري عدة مرات، و«ألفاظ المهذب» للقلعي مرة أو نحو ذلك.

٧- وأما كتب علوم الحديث، فقد استعمل منها نحو عشرة كتب، كان رجوعه إليها غير كثير في الجملة، فأكثرها ورودا «علوم الحديث» لابن الصلاح، ثم «المبهمات» للخطيب، نحو أربع مرات، ثم «الكفاية» للخطيب، و«التقريب» للمصنف مرتين، ثم البقية «معرفة علوم الحديث»، و«المدخل إلى الإكليل»، و«المدخل إلى المستدرك!!» ثلاثتها للحاكم، و«المدخل» للإسماعيلي، و«الناسخ والمنسوخ» للحازمي، و«الإرشاد» للمصنف، مرة مرة.

٨- وأما كتب العلل، فقد كان عامة رجوعه إلى «العلل»، و«التتبع» كلاهما للدارقطني، حتى نيفا على ثمانين موضعا.

٩- وأما كتب المغازي والسير، فقد رجع إلى «سير ابن إسحاق» نحو ثلاث مرات، وإلى «الشفا» لعياض مرتين، وإلى «سير الواقدي» ، و«الدرر في مختصر السير» لابن عبد البر مرة مرة.

١٠- وأما كتب الاعتقاد، فقد راجع «الإرشاد» لإمام الحرمين مرتين، و«وصف الإيمان وشعبه» مرة، وكذا «البعث والنشور»، و«القدر» كلاهما للبيهقي مرة مرة.

١١- وأما كتب الأنساب، أكثر اعتماده على «أنساب» السمعاني، في نحو ثلاثين مرة، ورجع إلى «أنساب» الزبير بن بكار نحو أربع مرات، و«الأنساب المتفقة» لابن طاهر مرتين.

١٢- وأما كتب البلدان، فقد كان رجوعه إلى «معجم ما استعجم» للبكري نحو خمس مرات، وكتاب «المؤتلف في الأماكن» للحازمي في نحو أربعة مواطن.

١٣- وأما كتب التفسير، فعامة اعتماده تفاسير «الواحدي» ولم يصرح باسم شيء منها، ولكن بالتتبع وجد عامة ما ينقله «البسيط» و«الوسيط»، ونقل عن «تفسير الطبري» أربع مرات أو نحو ذلك، ونقل عن «الوقف والابتداء» لابن الأنباري مرة.

١٤- وأما كتب الطب، فرجع إلى كتاب «القانون» للشيخ الضال أبي علي ابن سينا مرة واحدة.

## الفصل الثالث

## النسخ الخطية لشرح النووي

لقد سعيت في تتبع كل ما يمكن أن تصله يدي من نسخ هذا الشرح المفيد، وقد وفق الله وله الحمد وأعان على تحصيل عشرات النسخ من شتى أنحاء العالم، حتى استقر بين يدي أكثر من ستين نسخة حتى كتابة هذه السطور، وقد درست هذه النسخ حسب الوسع والطاقة فانتقيت منها أصحها وأقدمها، ولكني مع ذلك أضع هنا مسردا بالذي وقفت عليه ونظرت فيه من النسخ على سبيل الإجمال، وهناك عدة نسخ تتألف من أكثر من مجلد يحسبها من لم يدرسها نسخة واحدة، وإنما هي ملفقة من أكثر من نسخة، كنسخة أيا صوفيا مثلا فهي أربعة مجلدات متوالية بالمكتبة المذكورة ولكنها ليست نسخة واحدة وإنما الأول من نسخة والثاني من نسخة والثالث والرابع من نسخة ثالثة، وهكذا، وقد نبهت على هذا حتى لا يتوهم متوهم أن هناك خطأ في ترقيم النسخ، فإذا تكرر اسم النسخة وأخذت أكثر من رقم فاعلم أن كل رقم مجلد من نسخة غير الأخرى، ثم إني بعد هذا المسرد العام أفصل بوصف ما أظنه أصح وأضبط، وقد رتبته على البلدان التي توجد فيها هذه النسخ.

أولا: النسخ المصرية:

١. المكتبة الأزهرية رقم [٤٥٥٦ عمومية، ٥٢٩ حديث] (أربع مجلدات من أصل خمسة والناقص الثاني) بخط أحمد بن علي الدمياطي سنة (تواريخها من ٦٨٧- إلى ٦٨٩هـ) وهي أقدم النسخ على الإطلاق وإن كان غيرها يفوقها صوابا وضبطا.

٢. المكتبة الأزهرية رقم [٢٣٧٩ عمومي، ٣١٥حديث] (المجلد الثالث) سنة(٧١٢هـ).

٣. المكتبة الأزهرية رقم [٥٠٦٨عمومي، ٥٨٢حديث] (الرابع) سنة (٧٤٠هـ).
٤. المكتبة الأزهرية رقم [٩٣٢٢عمومي، ٦١١٣ حديث] (المجلد الأول وبه نقص) بدون تاريخ.
٥. المكتبة الأزهرية رقم [٩٣٢١ عمومي،٦١١٢ ] (كاملة) بدون تاريخ.
٦. دار الكتب المصرية رقم [٥] (كاملة) التي يقال بخط النووي، وليست كذلك، وليس عليها تاريخ نسخ، وإنما عليك نوبة تملك سنة (٨٧٤هـ).
٧. دار الكتب رقم [٦٤٣] (٣ مجلدات إلى باب الصداق)، وليس عليها تاريخ.
٨. دار الكتب رقم [١٢٤٣] (الأول فقط) وتاريخها حسب قراءتي (٨٣٦هـ).
٩. دار الكتب رقم [٥١٢] (الرابع فقط) بدون تاريخ لكنها مملوكية ويظهر أنها من القرن الثامن.
١٠. دار الكتب رقم [٥١٤] (الأول فقط) بدون تاريخ.

ثانيا: النسخ التركية:

١١. مكتبة أيا صوفيا رقم [٦٩٨] (المجلد الثاني فقط) منسوخة من نسخة المصنف الموقوفة بدار الحديث بدمشق.
١٢. مكتبة أيا صوفيا رقم [٦٩٩-٧٠٠] (الثالث والرابع) بخط ابن العطار سنة (٦٩١هـ).
١٣. مكتبة أيا صوفيا رقم [٦٩٧] (الأول) عليها تملك سنة (٨٠٣هـ).
١٤. مكتبة السلطان سليم رقم [٧٨١] وهي كاملة مكتوبة سنة [٧٣٠هـ] ومنقولة من خط المصنف.
١٥. مكتبة السلطان سليم رقم [٤١٨] (الأول) مكتوبة سنة (٨٠٢هـ) ومقابلة على نسخة المصنف.

١٦. مكتبة السلطان سليم رقم [٩٧٠] (من أثناء الثاني وإلى آخره) بدون تاريخ وكأنها متممة لسابقتها.
١٧. مكتبة يازما بغشلر [٢١٨٦] (الأخير) مكتوبة سنة (٧٠٧هـ).
١٨. مكتبة مصلى مدرسة رقم [٦١] (الأول) دون تاريخ.
١٩. مكتبة جورليني علي باشا (المجلد الأخير) رقم [١١٧] مكتوبة سنة (٧٨٤هـ).
٢٠. مكتبة جوروم رقم [٢٥٢] (الأول) بدون تاريخ.
٢١. مكتبة بلدية أنقرة [٤٩] (الأول) بدون تاريخ.
٢٢. مكتبة بلدية أنقره [٥٠] (الثاني) منسوخة من خط المصنف سنة (٧١٥هـ).
٢٣. مكتبة بلدية أنقرة [٥١] (الثالث) سنة (٧٣٠هـ).
٢٤. مكتبة بلدية أنقرة [٥٢] (الرابع) بدون تاريخ.
٢٥. مكتبة بلدية أنقرة [٥٣] (الخامس) بعد السبعمائة.
٢٦. مكتبة رئيس الكتاب رقم [٢٠٢] (الأول) بدون تاريخ.
٢٧. مكتبة رئيس الكتاب رقم [٢٠٣] (الرابع) منسوخ سنة (٨٣٠هـ).
٢٨. مكتبة راغب باشا رقم [٣٠٨] (الأول والثاني في مجلد واحد) بدون تاريخ.
٢٩. مكتبة راغب باشا رقم [٣٠٩] (الثاني وإلى آخر الكتاب في مجلد واحد) بدون تاريخ.
٣٠. مكتبة عموجة زاده حسين رقم [١٠٩] (الأول) بدون تاريخ.
٣١. مكتبة محمود باشا رقم [٩٢] (كاملة) بدون تاريخ.
٣٢. مكتبة نور عثمانية برقم [١٠٣٨] (الأول) سنة (٧٣٠هـ)احتمالا.
٣٣. مكتبة نور عثمانية برقم [١٠٣٩] (الثاني) سنة (٧٣٨هـ).

٣٤. مكتبة نور عثمانية [١٠٤٠] (الثالث) بدون تاريخ.
٣٥. مكتبة نور عثمانية [١٠٤١] (الرابع) سنة (٧٣٠هـ).
٣٦. مكتبة نور عثمانية [١٠٣٧] (كاملة) خزائنية سنة (٩٣٦هـ).
٣٧. مكتبة فيض الله [٤٤١] (الثالث) سنة (٧١٨هـ).
٣٨. مكتبة فيض الله [٤٤٠] كاملة سنة (٨٠١هـ).
٣٩. مكتبة ولي الدين [٧١٥] (الرابع) ويقال (٧٣٣هـ) نظرا وقد سقط من نسختي من مكتبة ولي الدين أربع أرقام قبل هذا الرقم يتوقع أن يكونوا تكملة الكتاب.
٤٠. مكتبة نوربانو برقم [٢٦٦] وهي كاملة مكتوبة سنة (٧٤٧هـ).

ثالثا: النسخ الفلسطينية:

٤١. مكتبة المسجد الأقصى [١٠٨] (الثاني والثالث) سنة (٧١٠هـ).
٤٢. مكتبة المسجد الأقصى [٢٨٠] (الثاني والثالث) سنة (٧٧٧هـ).

رابعا: النسخ السعودية:

٤٣. مكتبة الحرم المكي رقم [٧٩٦] (الأول) سنة (١٢٣٧هـ).
٤٤. مكتبة الحرم المكي رقم [١٠٧٢، حديث ٤٦٤] (الأول في قسمين) بدون تاريخ.
٤٥. مكتبة جامعة الملك سعود رقم [٦٦٥] (كاملة في مجلدين ناقصة الأول) بدون تاريخ، وقدروها القرن الثالث عشر.
٤٦. مكتبة جامع عنيزة رقم [١٢٤] (قطعة من الرابع) عليها بلاغ سنة (١٠٨٩هـ).

خامسا: النسخ التونسية:

٤٧. مكتبة جامع القرويين رقم(١٥٦/٤) (كاملة) القرن الثامن .

٤٨. سادسا: النسخ اليمنية:

٤٩. مكتبة الأحقاف بتريم (مجموعة الرباط) رقم [٢٣٧ تصوير معهد المخطوطات]، (الثاني) سنة (٧٤٠هـ).

٥٠. سابعا: النسخ العراقية:

٥١. نسخة عراقية غير محددة المصدر عندي، مكتوبة سنة (٧٤٠هـ).

ثامنا: النسخ الإيرانية:

٥٢. المكتبة الوطنية بإيران (كتبخانة ملي جمهوري إسلامي إيران)، رقم [٥٩] (الثاني) مقابلة على نسخة المصنف.

٥٣. المكتبة الوطنية بإيران (كتبخانة ملي جمهوري إسلامي إيران)، رقم [١٥٧] (الرابع).

٥٤. نسخة إيرانية برقم [-] (الأول ملفق من عدة نسخ قديمة وأقل قدما) بدون تاريخ.

تاسعا: النسخ البوسنية:

٥٥. مكتبة ملا خسروا [٤٤٦] (الثالث) منقولة من نسخة منقولة من نسخة علاء الدين ابن العطار المنقولة من نسخة المصنف.

عاشرا: النسخ الأيرلندية:

٥٦. مكتبة تشستربيتي رقم [٣١٣٥] (الأول) سنة (٦٩٧هـ).

٥٧. مكتبة تشستربيتي رقم [٤٨٤٧] (الرابع) بدون تاريخ.

٥٨. مكتبة تشستربيتي رقم [٤٨٢٩] (قطعة من الرابع) بدون تاريخ بخط الشيخ تقي الدين الحصني، ويبدو أنها شرح الحصني على مسلم أو اختصار له من شرح النووي؛ إذ فيها اختلاف في السياقات كثير.

حادي عشر: النسخ الفرنسية:

٥٩. المكتبة الوطنية بباريس رقم [٥٣٦١] (الثالث) بدون تاريخ، كتبها أحمد بن أحمد بن الحبيب، لشيخه المختار...

ثاني عشر: النسخ الأمريكية:

٦٠. مكتبة برنستون [١٤١] (الرابع) سنة (٧٢٩هـ).

٦١. مكتبة برنستون [١٤٦] (الأول) سنة (٤٠..) ويحتمل سبعمائة أوتسعمائة.

ثالث عشر: النسخ الألمانية:

٦٢. مكتبة جامعة ليبزك رقم [٣١٢] (قطعة من الأول) بدون تاريخ، وعليها قراءة سنة (٩٧٦هـ).

وهذا تفصيل بشأن النسخ التي أضبط وأصح النسخ حسبما رأيت.

١- نسخة دار الكتب المصرية، التي يزعم غلطا أنها بخط المصنف الإمام النووي.

وهي نسخة كاملة محفوظة بدار الكتب المصرية العامرة تحت رقم [٥حديث ق]، وتقع في مجلد واحد كبير القطع في [٣٦٠] لوحة، وأولها: «بسم الله الرحمن الرحيم. هذا فهرست تراجم كتاب شرح صحيح مسلم وأبوابه وفصوله...» واستغرق هذا الفهرس قريبا من ست لوحات، ويلي الفهرس لوحة العنوان، وفيها: «شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تأليف الشيخ العلامة الإمام شيخ الإسلام، ذي التصانيف المشهورات، والبركات الطاهرات، محيى الدين يحيى بن شرف المري النووي الشافعي، رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه».

و تحته تملك لمحمد بن محمد السابق الحنفي[١] في القاهرة المحروسة يوم الأحد ثاني عشر ذي القعدة سنة أربع وسبعين وثمانمائة أحسن الله عاقبتها في خير، وعلى يمين هذا التملك إسناد صاحبه إلى كتب ومصنفات النووي. وعلى يساره ختم دار الكتب المصرية، وعلى يسار الختم تملك لأبي الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن الأمانة الأنصاري الشافعي[٢]، وتحته تملك لشمس الدين العجمي الكولاني.

---

(١) هو ناصر الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمود الجمال المعروف بابن السابق الحنفي (ت:٨٧٨هـ)، من تلاميذ الحافظ ابن حجر، وأصحاب الحافظ السخاوي، وقد ترجمه في «الضوء اللامع» (٩/٣٠٥).

(٢) هو الجلال عبد الرحمن بن محمد بن أحمد أبو الفضل ابن البدر الأبياري الأصل القاهري الشافعي، المعروف بابن الأمانة، وهو من تلامذة الحافظ ابن حجر، ترجمته في «الضوء اللامع» (٤/١٢٠).

وفي أدنى الصفحة على اليمين ختم أوقاف محمد علي باشا والي مصر، وعلى اليسار تملكان أحدهما سنة [١٠١٣هـ]، وكتب تحته: «لا شك أنه خطه، وينبئ عنه ما كتبه في آخر الكتاب، بل يرفع الشك والارتياب، وقد وجدت بين هذا الخط وبين الخط الذي ثبت أنه خطه بحيث يزيل عن وجهه نقاب الشبهة ...».

ثم بدأ الكتاب وصدر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما» وكتبت بقلم بخط الثلث المتقن، ثم شرع في الكتاب بخط فارسي دارج.

وقد كتب بعض أهل العلم بعض التعليقات هنا وهناك على بعض المواضع متعقبا للمصنف، رحم الله الجميع.

وختمت النسخة بهذا الحرد: «قال مؤلفه يحيى بن شرف النووي، عفا الله عنهما: فرغت منه أول يوم الاثنين الثالث والعشرين من جمادى الأولى، سنة خمس وسبعين وستمائة، وأجزت روايته لجميع المسلمين، والحمد لله وحده كما هو أهله، وبه نستعين ونتوكل عليه».

وهذه العبارة، وعبارة صاحب التملك المشار إليه آنفا: «لا شك أنه خطه...» هما مستند من قال إن هذه النسخة بخط الإمام النووي، وقد اغتر بهذا مفهرسو دار الكتب، فكتبوا على بطاقة الكتاب أنه بخط النووي، وأنه مكتوب سنة [٦٧٥هـ]، وتبعهم على ذلك جماعة من الباحثين ممن وقفوا على هذا الكلام ولم يُتَح لهم تحريره، وعند النظر يظهر بطلان هذه الدعوى، فأما الحرد فهو منقول، والعادة في مثل هذا أن ينبه الناسخ إلى كونه من الأصل المنسوخ منه، لكن ناسخ هذه النسخة فيما يظهر – لهذا ولغيره مما سيأتي– غير ضابط ولا متقن، وأما صاحب التملك فقد اغتر بصنيع هذا الناسخ وبنى قوله

عليه، فليس هناك حتى الآن شاهد بصحة ثبوت هذه النسبة أصلا، بل الشواهد متواطئة على بطلانها، ومن ذلك:

١- أن خط النسخة لا يشبه خط الإمام المصنف المعروف[١]، وقد أفادت عبارة صاحب التملك السابقة أن هذه النسبة كان مشكوكا فيها مرتابا في صحتها، وأنه إنما رفع هذا الارتياب والشك بجزمه بكونها بخطه بناء على مشابهة خطها لخط المصنف، وهذا ليس بصواب كما يظهر بالمقارنة، وغير بعيد أن يكون قد استأنس في ذلك بكون أقدم متملكيها وهو ابن السابق الحنفي [ت:٨٧٧هـ]، كان ممن يقتني نفائس الكتب، وولي خزانة الكتب بالظاهرية القديمة كما يقول السخاوي، لكن هذا لا يفيده كذلك شيئا فإن ابن السابق لم يقل إنها بخط النووي، ولا أشار إلى شيء من ذلك، والله أعلم.

٢- الاضطراب الواقع في بدايات الأجزاء ونهاياتها وسقوط بعضها، فقد وقعت نهاية الجزء الأول في لوحة [٧٠] وفيها بدأ الجزء الثاني، ولم أعثر له على نهاية بعد ذلك، وبعده بعشر لوحات في اللوحة [٨٠] كتب: «آخر المجلد الثالث من شرح صحيح مسلم»، ولم أعثر على بدايته، ثم في اللوحة [١٥٧] كتب أيضا: «آخر المجلد الثالث من شرح صحيح مسلم، يتلوه ... الرابع كتاب النكاح»، وفي اللوحة [٢٠٥] «تم الجزء الثالث من شرح الصحيح، ويتلوه إن شاء الله في الذي يليه باب سن الأضحية»، ثم بدأ الجزء الرابع في نفس اللوحة وانتهى بنهاية الكتاب، ويستحيل أن يكون هذا التخليط من مثل المصنف.

---

(١) وقارن النموذج الذي أثبته الأستاذ الزركلي في «الأعلام» له، وكذا نسخة «التقريب» التي بخطه في تركيا.

٣- قول الناسخ في اللوحة [٨٠] في نهاية المجلد الثالث: «وغفر الله لمالكه ولكاتبه والمسلمين أجمعين برحمته...»، ومثل هذه العبارات لا تقع من المصنفين عادة، وإنما يكتب مثل هذا ناسخ يكتب لغيره.

٤- ما في النسخة من أخطاء متكاثرة وتصحيفات جلية وسقط في مواطن متعددة، بحيث يصح القول بأنها من أضعف النسخ التي قابلناها إن لم تكن أضعفها على الإطلاق، مما يستحيل معه كونها بخط الإمام المصنف.

٥- خلو النسخة من الحفاوة والعناية اللائقة بنسخة مكتوبة بخط الإمام النووي، ولو كانت بخط الإمام لظهر عليها سماعات وقراءات وإجازات، وإشارات، واحتفل بها احتفالا يليق بذلك.

٦- نقل ناسخ مخطوطة جوروم (ل١/ب) حاشية كتبت بخط المصنف عند قوله في المقدمة: «وغريبها وعزيزها»، وليست هذه الحاشية في نسختنا هذه.

وهذه النسخة من أضعف النسخ في الواقع مقارنة بما سنذكره بعد من النسخ المتقنة، ولولا أنها مشتهرة بين الباحثين بكونها بخط المصنف؛ لما ذكرتها، ولا قدمتها بين يدي النسخ الصحيحة.

٢-٤- نسخة مكتبة أيا صوفيا بتركيا، والمنسوخ بعضها (٦٨٨-٦٨٩هـ).

وهي نسخة ملفقة من عدة نسخ، في أربع مجلدات:

- المجلد الأول: برقم [٦٩٧] وعدد أوراقه [٢٩٨] ومسطرته [٢١]، ومكتوب بخط النسخ الواضح، وملون العناوين، وعلى غلافه: «الجزء الأول من شرح مسلم، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة مفتي المسلمين محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مرا النووي رحمه الله»، ويبدأ من أول الكتاب، وينتهي بانتهاء باب تحريم النظر إلى العورات، وكتب بعده «كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه، ويتلوه الجزء الثاني إن شاء الله تعالى باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، اللهم اغفر لكاتبه، ولمن نسخ بسببه، وللقارئ

فيه، ولمستمعه، ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين، حسبنا الله ونعم الوكيل»، وهو من نسخة جيدة مصححة ومقابلة حسب الوسع، وليس عليه تاريخ نسخ ولا اسم ناسخ، ولكن عليه بعض التملكات في مطلع الثمانمائة.

- المجلد الثاني: برقم [٦٩٨]، وعدد أوراقه [٢٥٤]، ومسطرته [٢٥]، وكتب بخط النسخ الحسن، وعلى غلافه: «الجزء الثاني من شرح الجامع الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تأليف الشيخ الإمام العالم العامل العلامة محيي الدين النواوي، قدس الله روحه ونور ضريحه»، ويبدأ من أول باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد، وينتهي بنهاية باب صوم عشر ذي الحجة. وكتب في آخرها: «آخر المجلد الثاني من هذه النسخة المباركة من شرح صحيح مسلم رحمه الله تعالى ورضي عنه، يتلوه في الثالث إن شاء الله تعالى كتاب الحج،...»، ثم كتب تحته: «نقلت من نسخة المصنف الموقوفة بدار الحديث بدمشق المحروسة»، والظاهر أن الصواب في هذه الخاتمة أن تكون «الثالث» بدل «الثاني» أو يكون الثاني هذا المذكور بحسب تجزئة الناسخ لا المصنف، فإن في اللوحة (١٥٧/أ) كتب الناسخ: «آخر المجلد الثاني من شرح صحيح مسلم رحمه الله تعالى، يتلوه في الثالث إن شاء الله تعالى كتاب الجمعة، والحمد لله رب العالمين، قال مؤلفه النواوي عفا الله وأرضاه: فرغت منه يوم الأحد الخامس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثنتين وسبعين وستمائة» وبعده مباشرة: «المجلد الثالث من منهاج المحدثين وسبيل طالبيه في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري رحمه الله وغفر له ولطف به، يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن حزام النواوي عفا الله عنه ولطف به وبوالديه ومشايخه وسائر أحبابه والمسلمين أجمعين، قال مؤلفه:

«بدأت فيه أول يوم الاثنين السادس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثنتين وسبعين وستمائة»» .

– المجلد الثالث: برقم [٦٩٩]، وعدد أوراقه [٢٥٤]، ومسطرته [٢١]، وكتب بخط النسخ الحسن، وكتبت أبوابه بخط الثلث الجميل، وعلى غلافه: «الجزء الثالث من شرح مسلم، للشيخ محيي الدين النواوي»، ويبدأ من أول كتاب الحج، وينتهي بنهاية باب غزوة الأحزاب، وفي خاتمته: «آخر المجلد الثالث من المنهاج في شرح صحيح مسلم رحمه الله، ويتلوه إن شاء الله في المجلد الرابع: باب غزوة أحد، ووافق فراغ هذا المجلد على يد العبد الفقير إلى الله تعالى داود بن إبراهيم بن داود ابن العطار الشافعي، عفا الله عنه، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وكان الفراغ من تعليقه في يوم الأربعاء الثامن والعشرين من شهر رجب الفرد سنة ثمان وثمانين وستمائة».

وهذه المجلد والذي يليه من أصح إن لم يكونا أصح النسخ على الإطلاق، فهما منسوخان من نسخة الإمام النووي، وناسخهما تلميذه الشيخ داود بن العطار، وهو أخو العلامة علاء الدين ابن العطار الملقب بـ«مختصر النووي»، وهو أخو الحافظ الذهبي من الرضاع رحم الله الجميع، وقد اعتنى فيهما ببيان ما في الأصل، وهي نسخة مقابلة مصححة، يا ليتها كانت كاملة، ولكنها للأسف لم يصلنا منها إلا هذا المجلد الثالث والرابع الذي يأتي وصفه بعد قليل.

– المجلد الرابع: برقم [٧٠٠]، وعدد أوراقه [٢٥٥]، ومسطرته [٢١]، وكتب بخط النسخ الحسن، وكتبت أبوابه بخط الثلث الجميل، وعلى غلافه: «الجزء الرابع من شرح مسلم، للشيخ محيي الدين النواوي»، ويبدأ من أول باب غزوة أحد، وينتهي بنهاية الكتاب، وفي خاتمته: «آخر الكتاب، ووقع الفراغ من

تعليقه يوم الأربعاء خامس عشر ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وستمائة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى داود بن إبراهيم بن داود ابن العطار الشافعي، عفا الله عنه، بدمشق المحروسة»، وكما سبق فهذان المجلدان الثالث والرابع من نسخة واحدة، والمجلدان الأولان كل منهما من نسخة مغايرة، والله أعلم.

٥- النسخة الأزهرية الأولى، المنسوخة [٦٨٧-٦٨٩هـ]:

وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية العامرة، برقم: [٤٥٥٦/عمومية]، [٥٢٩/خصوصية: حديث]، وخطها نسخ حسن واضح، والموجود منها أربعة مجلدات من الكتاب من أصل خمسة، وقد سقط منها المجلد الثاني.

المجلد الأول: ويقع في [١٧٢] ورقة، ومسطرته [٢١]، وهو مبتور من أوله، ويبدأ من أثناء «كتاب الإيمان»، في «بَابِ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ وَشَرَائِعِ الدِّينِ وَالدُّعَاءِ إِلَيْهِ وَالسُّؤَالِ عَنْهُ وَحِفْظِهِ وَتَبْلِيغِهِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ»، من أول قوله:« يميلوا إلى هذا القول ليأتوا بهن من سنة واحدة...»، وينتهي بنهاية كتاب الإيمان وقال ناسخه : « إلى هنا آخر الجزء الأول من تجزئة المصنف رحمه الله، وكان الفراغ منه مستهل رجب الفرد سنة سبع[1] وثمانين وستمائة، يتلوه في الجزء الثاني كتاب الطهارة، إن شاء الله تعالى...».

المجلد الثالث: ويقع في [٢٥٣] ورقة، وعلى غلافه: «الجزء الثالث من منهاج المحدثين، وسبيل طالبيه المحققين، في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله، تأليف الإمام المحدث المتقن

(١) كذا بخط الناسخ «سبع»، والذي في بقية الأجزاء: «تسع»، فإن لم يكن ما هنا سبق قلم فقد يكون كتبه مفرقا على فترات متباعدة، وبدون ترتيب ففي نهاية الجزء الثالث أنه أنجزه في ١٣/ ٨ شعبان ٦٨٩هـ بينما أنجز الرابع في ١٦/ ٣ ربيع الأول من نفس السنة!!، بينما انتهى من نسخ الأخير في ١٠/١٠ شوال من نفس السنة.

الفقيه الحافظ العلامة جامع الفضائل سيد الأفاضل شيخ الإسلام مفتي الأنام محيى الدين يحيى بن الشيخ الزاهد العابد الورع الحاج شرف الدين شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن حزام النواوي رحمة الله عليه»، ويبدأ من أول كتاب الجنائز، وينتهي بنهاية باب فضل عتق الوالد، وفي آخره: «آخر الجزء الثالث، ويتلوه في الجزء الرابع بعده إن شاء الله تعالى كتاب البيوع... وكان الفراغ من نسخه في الثالث عشر من شعبان المبارك سنة تسع وثمانين وستمائة...».

المجلد الرابع: ويقع في [٢٤٩] ورقة، ومسطرته [٢١]، وعلى غلافه «الجزء الرابع من منهاج المحدثين، وسبيل طالبيه المحققين...»، وبقيته مثل ما في غلاف الجزء الثالث، ويبدأ من أول «كتاب البيوع»، وينتهي بنهاية «باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة..»، وفي آخره: «آخر الجزء الرابع، ويتلوه في الجزء الخامس إن شاء الله تعالى باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر... وكان الفراغ من نسخه السادس عشر من ربيع الأول سنة تسع وثمانين وستمائة».

المجلد الخامس: ويقع في [١٦٢] ورقة، ومسطرته [٢١]، و وقد سقط من أوله ثلاثة أبواب، ويبدأ من أثناء «باب جواز اتخاذ الأنماط»، عند قوله « قالت فأخذت نمطا فسترته على الباب...»، وينتهي بنهاية «باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة..»، وفي آخره: «آخر الكتاب، وعلى آخر كتاب الأصل بخط مصنفه[١]... ونقل كلمة المصنف المشهورة في تأريخ انتهاء هذا

(١) كتب حيالها بالحاشية اليمني: «وأنا أمسك أن يكون نقله من خط [المصنـ]ف رحمه الله. [...]ان بن حيان وفقه الله»، وغير بعيد أن يكون إمساك ابن حيان المذكور عن ذلك لما في هذه النسخة على عتاقتها من الغلط والتصحيف الكثير الذي يفترض أن تخلو منه نسخة منقولة من خط المصنف، والله أعلم.

الشرح...، ثم قال: كتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه الراجي عفوه ومغفرته ومعونته أحمد بن علي الدمياطي الشافعي عفا الله عنه وعن جميع المسلمين، وكان الفراغ من نسخه في العاشر من شوال سنة تسع وثمانين وستمائة، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. حسبنا الله ونعم الوكيل».

٦- ٨- نسخة تشستربتي، المنسوخ بعضها (٦٩٧هـ).

والموجود منها ثلاثة مجلدات متفرقات، كل واحد من نسخة مختلفة:

- المجلد الأول: وهو أجلها وأقدمها، برقم [٣١٣٥]، وعدد لوحاته [١٧٦] لوحة، وفي كل صفحة [٢٣] سطرا، وكتب بخط النسخ الواضح الحسن، ويبدأ ببداية الكتاب، وينتهي بنهاية كتاب الإيمان، ويبتدئ بفهرس أبواب المجلد، واستغرق لوحة ونصف اللوحة، وكتب على غلافه بخط الثلث: «المجلد الأول من شرح مسلم للشيخ العلامة محيى الدين النووي، رحمه الله تعالى، ونفعنا به آمين آمين آمين».

وهذا المجلد منسوخ في سنة [٦٩٧هـ] ، ففي خاتمته: «آخر كتاب الإيمان من المنهاج شرح صحيح مسلم رحمه الله تعالى، وكان الفراغ من [بقية] نسخ هذا الجزء يوم الاثنين التاسع من شهر ذي القعدة، سنة سبع وتسعين وستمائة، ضحوة النهار. وذلك ما استنسخه لنفسه سيدنا ومولانا الإمام العالم العلامة أقضى القضاة تقي الدين حرمي بن الخطيب الأجل الإمام أبي الهدى كوكب، الحاكم بمدينة غزة المحروسة، ومدينة الخليل عليه السلام، والرملة، ولذ، وما أضيف إليهم، نفع الله المسلمين ببركاته، آمين آمين آمين. يتلوه إن شاء الله تعالى بالجزء الثاني من الكتاب كتاب الطهارة، ولله الحمد».

وكتب تحت هذا بخط أصغر: «إحدى وعشرون سنة بين الفراغ من كتابة هذا الكتاب وبين وفاة الشارح رحمه الله تعالى آمين».

وعليه عدة تملكات انمحى بعضها، وعامتها غير مؤرخ، والمؤرخ فيها كان في سنة [١١٠٤هـ]، وهو من نسخة متقنة مقابلة مصححة، يقل فيها التصحيف والغلط.

- المجلد الثاني: برقم:[٤٨٤٧]، ويشتمل المجلد الرابع والأخير حسب تجزئة المصنف، وعدد لوحاته [٢٨٤] لوحة، وعدد الأسطر [٢٣]، وخطه نسخ، ويبدأ من أثناء كتاب الأشربة، أوائل باب جواز شرب اللبن، بقوله: «... لرجل من أهل المدينة كما جاء في الرواية الأخرى...»، وينتهي بنهاية الكتاب، وليس عليه تاريخ نسخ، ولا يعرف كاتبه، وخطه مخالف لخط المجلد الأول المرموز له بـ(ش).

- المجلد الثالث: برقم [٤٧٢٩]، والموجود منه كذلك قطعة من المجلد الرابع، وعدد لوحاته [٢٣٥] لوحة، ويبدأ من أثناء كتاب الفضائل، بباب فضائل عيسى عليه الصلاة والسلام، ويستمر حتى أوائل كتاب الزهد، في آخر الوجه الأول من لوحة [٢٢٩] عند قوله : «مَا أَشْبَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ تِبَاعًا مِنْ خُبْزِ حِنْطَةٍ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا». ليبدأ الوجه الثاني بقوله في كتاب الإيمان الذي هو أول كتب الصحيح!!، باب معرفة طريق الرؤية: «وقوله: ربنا فارقنا الناس في الدنيا»، ويستمر حتى اللوحة [٢٣٥] لينتهي الجزء عند قوله في كتاب الإيمان، باب آخر أهل النار خروجا: «وقوله: «تَسْفَعُهُ النار» فَهُوَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَإِسْكَانِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ...».

وقد كتب بخط فارسي دارج، وبه إلحاقات وحواش على جوانبه في مواطن كثيرة، وكذلك به طمس في مواضع، وساء تصوير بعض لوحاته بما يعسر معه -إن لم يستحل- قراءتها.

وقد كتب عليه بخط مخالف في اللوحة [١٦]: «كتبه الشيخ تقي الدين الحِصْنِي، غفر الله له ولمن قرأ فيه ولجميع المسلمين»، والحِصْنِيّ المذكور هو الفقيه الشافعي المعروف، صاحب «كفاية الأخيار» وغيره.

وفي كونه قطعة من «شرح مسلم» للنووي عندي نظر، فإن فيه فروقا كثيرة عن بقية النسخ، بل بعض السياقات مختلفة عن النسخ المشهورة، فهو يصلح أن يكون مختصرا من «شرح النووي»؛ إن لم يكن «شرح الحِصْني على مسلم»، فقد ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»[(١)] وغيره أن للحِصْني شرحا على مسلم؛ فلعل هذا قطعة منه، فإن يكنه؛ فواضح أنه معتمد على شرح النووي اعتمادا تاما؛ فهو بالمختصر له أشبه منه بكونه شرحا مستقلا، والله أعلم.

٩- نسخة دار الكتب المصرية، المنسوخة (٧٠٨هـ).

وهي قطعة تحتوي على المجلد الأول فقط، وهي محفوظة تحت رقم [١٢٤٣ حديث]، وتقع في مجلد واحد، عدد لوحاتها [٢٨٢] لوحة، ومكتوبة بخط فارسي حسن.

وتبتدئ بجدول يشتمل على فهرس أبواب الكتاب، يستغرق ٧ لوحات، ثم تأتي صفحة العنوان وفيها: «نصف أول شرح صحيح مسلم للإمام النووي قُدِّس سرُّه»، ويبدأ من أول الكتاب، وينتهي بنهاية باب النهي عن البصاق في المسجد، وهو نهاية الجزء الأول، وفي آخره: «ونجز على يد الفقير إلى الله تعالى عمر بن محمد بن عمر الأنصاري الشافعي، في ثامن عشر جمادى الأول سنة ثمان وسبعمائة بمدينة أذرعات المعمورة»، ثم تلا ذلك بترجمة ما في هذا المجلد من الأبواب والتراجم، ثم كتب بخط النسخ تحت ذلك: «قد تمت

(١) «كشف الظنون» (١/٥٥٥)، و«الحطة» لصديق حسن خان (٢٠٦).

المقابلة بحسب الطاقة البشرية في شهر رمضان المبارك المعظم، الذي أنزل فيه القرآن، بتاريخ ست وعشرين في يوم الخميس سنة ٨٢٩هـ».

١٠-١٢- النسخة الأزهرية الثانية، المنسوخ بعضها (٧١٢هـ) والبعض (٧٤٠هـ).

وهي نسخة ملفقة من ثلاثة مجلدات، ولكن كل مجلد من نسخة مختلفة.

- المجلد الأول: وهو برقم عمومي [٩٣٢٠٢] وخصوصي [٦١١٣]، ويقع في [١٦٨] لوحة، وخطه نسخ حسن، وقد لونت عنواناته بالحمرة، وبه خرم في أوله أذهب لوحة العنوان وأول وجه من الشرح ، ويبدأ الموجود منه عند قوله «ووفقنا للاقتداء به دائمين في أقواله وأفعاله...»، ويمضي في المقدمة حتى الوجه الأول من اللوحة [٧] ليقفز في الوجه الثاني منها إلى أثناء الباب الثاني عشر من أبواب كتاب الإيمان، عند قوله: «وأما الوليد بن مسلم بن شباب...»، وينتهي بنهاية «باب النهي عن نشد الضالة في المسجد»، وليس عليه اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ، وإن كان قريب الشبه بالأجزاء المؤرخة في أوائل القرن الثامن.

- المجلد الثالث: وهو برقم عمومي [٢٣٧٩] وخصوصي [٣١٥]، ويقع في [٢١٣] لوحة، وخطه نسخ حسن، وعلى غلافه: «الجزء الثالث من شرح صحيح مسلم رحمه الله تعالى، تصنيف الشيخ الإمام العالم العامل الورع الزاهد محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مِرَى بن حسن بن حسين بن حزام الحزامي النواوي رحمه الله ونفعنا ببركته»، وتحته نص وقفه على بعض طلبة العلم، ويبدأ من أول كتاب النكاح، وينتهي بباب كراهة الطروق وهو الدخول ليلا...، وكتب في خاتمته: «وكان الفراغ من هذا الجزء في شهر صفر المبارك سنة ثنتي عشرة وسبعمائة، ولله الحمد وبه التوفيق، وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه وسلم»، وهو من نسخة جيدة مقابلة ومصححة، ومتقنة في الأغلب.

- المجلد الرابع: وهو برقم عمومي [5068] وخصوصي [582]، ويقع في [289] لوحة، وخطه نسخ حسن، وعلى غلافه: «الجزء الرابع من شرح العالم العلامة الإمام النووي على صحيح مسلم، رضي الله عنهما، آمين»، ويبدأ من أول باب «وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع»، وينتهي بنهاية الكتاب، وكتب في خاتمته: «نجز الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه رابع شهر ربيع الأول، سنة أربعين وسبعمائة»، وهو من نسخة مقابلة ومصححة ومتقنة في الغالب.

١٣- نسخة مكتبة السلطان سليم (السَّلِيمِيّة) بتركيا، المنسوخة (٧٢٨هـ):

وهي نسخة كاملة من الكتاب، وقد تكرم بدلالتي عليها وإرسالها لي بأخرة الأخ الفاضل الدكتور بكر البخاري وفقه الله، وتحتوي على أربعة مجلدات متوالية:

- المجلد الأول: ورقمه [٧٨١] ويقع في [٢٨٢]، ومسطرته [٢٥]، وخطه نسخ جيد، وعلى غلافه: «المجلد الأول من كتاب منهاج المحدثين، وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري رضي الله عنه، تأليف الشيخ الإمام العلامة الحافظ الزاهد العابد الورع ذي الفضائل مفتي المسلمين ناصر السنة محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النواوي الشافعي تغمده الله برحمته»، وتحته: «قال مؤلفه: بدأت فيه أول يوم الاثنين ثالث رجب سنة أربع وستين وستمائة»، وتحته وقف للشريف محمد بن أمير علي، ويبدأ من أول الكتاب، وينتهي بباب صفة غسل الجنابة.

- المجلد الثاني: ورقمه [٧٨٢]، ويقع في [٢٨٩] ورقة، وعلى غلافه: «المجلد الثاني من كتاب منهاج المحدثين....» والبقية كالأول تماما بتمام، ويبدأ بباب القدر المستحب من الماء في الغسل، وينتهي بنهاية باب مواقيت الحج.

- المجلد الثالث: ورقمه [٧٨٣]، ويقع في [٢٧٦] ورقة، وعلى غلافه: «المجلد الثالث من كتاب منهاج المحدثين....»، والبقية كالأول تماما بتمام، ويبدأ بباب التلبية وصفتها، وينتهي بنهاية باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلا.

- المجلد الرابع: ورقمه [٧٨٤]، ويقع في [٢٧٦] ورقة، وعلى غلافه: «المجلد الرابع من كتاب منهاج المحدثين....»، والبقية كالأول تماما بتمام، ويبدأ بكتاب الإمارة، وينتهي بنهاية الكتاب، وفي آخره: «فرغ من كتابة هذا الجزء المبارك من هذا الشرح العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى وعفوه، محمد بن السابق بن محمد بن مكرم، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وإخوانه، ومن أحسن إليه، وسائر المسلمين أجمعين، وذلك نهار الجمعة خامس عشر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، أحسن الله عاقبتها، آمين».

١٤-١٨- نسخة بلدية أنقرة، المنسوخ بعضها (٧٣٠هـ)، وبعضها منقول من أصل المصنف.

وهي من أوقاف خليل حميد باشا، وهي نسخة ملفقة من خمسة مجلدات:

- المجلد الأول: برقم [٤٩]، وعدد أوراقه [٢٤٨]، ومسطرته [٢٥]، ويبدأ من أول الكتاب، وينتهي بنهاية باب صفة غسل الجنابة، وفي خاتمته: «تم الجزء الأول من شرح صحيح مسلم للإمام النووي، ويليه إن شاء الله الجزء الثاني، وأوله بسم الله الرحمن الرحيم، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة...» وليس عليه اسم ولا تاريخ نسخ.

– المجلد الثاني: برقم [٥٠]، وعدد أوراقه [٣٣٤]، ومسطرته [٢٥]، وخطه نسخ واضح حسن، وقد لونت عناوينه بالحمرة، ويبدأ من أول كتاب الصلاة، وينتهي بنهاية باب جواز التحلل بالإحصار، وفي خاتمته: «آخر المجلد الثاني من شرح صحيح مسلم رضي الله عنه، نجز بحمد الله وحسن لطفه في يوم الخميس الثالث والعشرين من رجب الفرد سنة خمس عشرة وسبعمائة، على يد العبد الضعيف محمد بن أبي بكر بن أحمد بن حسن الساوجي، عفا الله عنه بكرمه آمين» ، وتحته: «يتلوه إن شاء الله تعالى في المجلد الثالث باب في الإفراد والقران، الحمد لله وحده»، وتحته: «نقل من أصل أصيل بخط المصنف رحمة الله عليه وأحله دار كرامته»، وفوقها إلى اليسار قليلا بخط يختلف قليلا: «بلغ مقابلة وتصحيحا على حسب الجهد والطاقة بنسخة المصنف رحمه الله تعالى»، وهذا حسب تجزئة الناسخ، وأما تجزئة المصنف ففي أثنائه عند نهاية اللوحة (١٥٤/ب): «آخر المجلد الثاني من شرح صحيح مسلم رحمه الله يتلوه في الثالث إن شاء الله تعالى كتاب الجمعة، والحمد لله رب العالمين، قال مؤلفه يحيى النواوي عفا الله عنه: فرغت منه يوم الأحد الخامس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثنتين وسبعين وستمائة»، ويتلوه في أول اللوحة التالية: «بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين، كتاب الجمعة» وهو الموافق لتجزئة المصنف المعروفة.

– المجلد الثالث: برقم [٥١]، وعدد أوراقه [١٩٤]، ومسطرته [٢٥]، وخطه نسخ، ويبدأ من أول كتاب النكاح، وينتهي بنهاية باب تحريم الذبح لغير الله، وفي خاتمته: «آخر المجلد الثالث من شرح صحيح مسلم رحمه الله، يتلوه إن شاء الله في أول الرابع كتاب الأشربة، وكان الفراغ من نسخه يوم الثلاثاء ثامن شهر رجب الفرد سنة ثلاثين وسبع مائة، على يد العبد الفقير إلى الله

تعالى محمد بن بدر بن أبي بكر بن ماض بن صوحى، وكتبه برسم نفسه، غفر الله له ولوالديه...».

- المجلد الرابع: برقم [٥٢]، وعدد أوراقه [٢٤٠]، ومسطرته [٢٥-٣٠]، ويبدأ من كتاب الأشربة، وينتهي بنهاية الكتاب، وكتب أوله إلى الوجه الأول من اللوحة [٤٦] بخط فارسي على ورق جديد، وأول العتيق منه بخط النسخ من الوجه الثاني من نفس اللوحة وإلى نهاية الوجه الأول من اللوحة [٢٣١]، ليعود الخط الفارسي على الورق الجديد من بداية الوجه الثاني من نفس اللوحة ويستمر إلى نهاية الكتاب. وفي خاتمته: «هذا آخر الشرح على صحيح مسلم للإمام العلامة سيدي محيي الدين النووي رحمه الله ورضي عنه آمين»، وقد كتب على حواشيه في القطعة الجديدة كثير من تفسير الغريب من النهاية تارة ومن غيرها من كتب الغريب، وربما نقل حديثا بإسناده، ونحو ذلك.

- المجلد الخامس: برقم [٥٣]، وعدد أوراقه [٣٠٦]، ومسطرته [٢١]، وخطه نسخ واضح، ويبدأ من باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وينتهي بباب إخباره ﷺ بترك الناس المدينة على خير ما كانت. وكتب أوله إلى الوجه الأول من اللوحة [٢٧] بخط فارسي على ورق جديد، وأول العتيق منه بخط النسخ من الوجه الثاني من نفس اللوحة وإلى نهاية الوجه الأول من اللوحة [١٤١]، ليعود الخط الفارسي على الورق الجديد من بداية الوجه الثاني من نفس اللوحة ويستمر إلى نهاية الوجه الثاني من اللوحة [٢٥٢] وتختم بعبارة: «آخر المجلد الثاني، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وافق الفراغ منه يوم الخميس ثامن عشر ربيع الأخر سنة [؟؟] وسبعمائة. يتلوه إن شاء الله باب حجة النبي ﷺ». ثم في أعلى الوجه الأول من اللوحة التالية [٢٥٣] كتب: «نقصان شرح مسلم، من مسلم ورق ٥»، وفي أدنى الوجه: «انخرام في هذه النسخة من

باب حجة النبي ﷺ إلى كتاب البيوع، وقدره نحو عشرة كراريس»، ثم يبدأ الوجه الثاني من نفس اللوحة بقوله: «عباس إن كنت صادقا، هذا الذي قاله ابن عمر...» وهو بخط ثالث غير الخطين المشار إليهما سابقا، ويستمر إلى نهاية المجلد في الوجه الأول من اللوحة [٣٠٥] بقوله: «... يورد صاحبه الحوض، ويقتضي شربه منه، والله أعلم». وهذا المجلد يصلح أن يكون متمما للمجلد الأول المذكور آنفا في هذه النسخة، من حيث أنه مكمل لأبوابه.

١٩-٢٢- نسخة نور عثمانية بالمكتبة السليمانية بتركيا، والمنسوخ بعضها (٧٣٠هـ) والبعض (٧٣٨هـ).

وهي نسخة ملفقة من أربعة مجلدات متوالية الترقيم [١٠٣٨-١٠٤١]، ولكن كل مجلد من نسخة مختلفة.

- فالمجلد الأول: برقم [١٠٣٨]، ويقع في [٢٥٨] ورقة، يبدأ من أول الكتاب، وينتهي بنهاية كتاب الطهارة، وخطه نسخ حسن، وقد لونت أبوابه وفصوله بالحمرة، وهو من نسخة مقابلة مصححة قدر الوسع، كما يظهر من حواشيها، وإن كان مع ذلك يقع فيه قدر غير قليل من التصحيف والأغلاط، ولم يكتب عليه تاريخ نسخه، ولكنه يشبه خطوط القرن الثامن، وخطه أقرب ما يكون إلى خط المجلد الرابع المؤرخ بسنة [٧٣٠هـ].

- والمجلد الثاني: برقم [١٠٣٩]، ويقع في [٢٤٥] ورقة، ويبدأ بكتاب الصلاة، وينتهي بنهاية باب بيان وجوه الإحرام. وخطه نسخ واضح، وقد لونت عناوينه بالحمرة، وهو من نسخة مقابلة ومصححة، ولكنه كسابقه لا يخلو من تصحيف وأغلاط، وقد كتب في خاتمته: «آخر المجلد الثاني، ويتلوه في الثالث باب حجة النبي ﷺ. ووافق الفراغ من تعليقه خامس جمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة. علق هذا الشرح المبارك أفقر عبيد الله إلى الله عبد القاهر بن أحمد بن سليمان بن موهوب، استعمله الله بالعلم الشريف المحمدي

المقرب إلى ... آمين آمين، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالمين...» وحيالها: «بلغ مقابلة بحسب الطاقة، والله أعلم».

– المجلد الثالث: برقم [١٠٤٠]، وأوراقه [٢٩٩] ورقة، ويبدأ بباب حجة النبي ﷺ، وينتهي بباب كراهة الطروق ليلا، وقد كتب أوله حتى نهاية الوجه الأول من اللوحة [٢١]، وكذا آخره من أول الوجه الثاني من اللوحة [٢٧٧] وإلى آخرها بخط حديث محافظا على حواشي ولحق الأصل، ولم يكتب عليه تاريخ نسخ ولا تعريف بناسخ، غير أن خطه العتيق – فيما عدا أوله وآخره المشار إليهما– لا يبعد أن يكون من خطوط القرن السابع أو الثامن.

– المجلد الرابع: برقم [١٠٤١]، ويقع في [٢٤٥]، ويبدأ بكتاب الصيد والذبائح، وينتهي بنهاية الكتاب، وقد لونت عنواناته بالأحمر، وقد كتب في خاتمته: «ووافق الفراغ من نسخه نهار الأربعاء ثامن وعشرين شهر جمادى الآخرة، وسابع عشر نيسان سنة ثلاثين وسبعمائة على يد العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد بن سليمان الإمام بمقصورة الشرقية بجامع حلب المحروسة، غفر الله له ولوالديه ولمن قرأ في هذا الكتاب ولجميع المسلمين...»، وبعده في صفحة مفردة: «نظر في هذا الكتاب المبارك الفقير إلى رحمة ربه، المعترف بالتقصير علي بن محمد الموردي عفا الله عنهما بفضله وكرمه ولجميع المسلمين»، وتحته: «بلغه مقابلة فقير عفو ربه علي بن محمد الموردي عفا الله عنهما حامدا ومصليا ومسلما».

٢٣– نسخة مكتبة الأحقاف باليمن، المنسوخة (٧٤٠هـ):

وهي عبارة عن المجلد الثاني من الكتاب، برقم [٣٩] بمجموعة الرباط (مصورات معهد المخطوطات العربية)، وعدد أوراقه [١٨٥]، ومسطرته [٢٦]، وخطه نسخ، وعلى غلافها: «الجزء الثاني من شرح صحيح مسلم، تأليف

الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد العابد الورع الحافظ المتقن الضابط فريد دهره ووحيد عصره محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين النواوي رحمه الله»، ويبدأ من أثناء باب صفة غسل الجنابة، عند قوله «من الصحابة رضي الله عنهم من أوجه، لكن أسانيدها ضعيفة»، وينتهي بنهاية باب بيان نسخ قول الله تعالى: {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين}، وفي آخره: «تم الجزء الثاني من شرح صحيح مسلم للإمام النواوي بحمد الله ومنه وتوفيقه وتسديده، يتلوه في أول الجزء الثالث إن شاء الله تعالى باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجئ رمضان آخر، وكان الفراغ من نساخته لخمس ليال إن بقين من شهر رجب أحد شهور سنة أربعين وسبعمائة، غفر الله لكاتبه ولصحابه وللناظر فيه ولوالديهم وأولادهم وجميع المسلمين آمين، آمين، آمين، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلم»، وهي نسخة جيدة، في الأعم الأغلب.

٢٤- نسخة نوربانو بتركيا، والمنسوخة (٧٤٧هـ):

وهي نسخة كاملة تقع في ست مجلدات، بأرقام [٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣]:

- المجلد الأول: وعدد لوحاته [٢٢٦] لوحة، وخطه نسخ، وعلى غلافه «الجزء الأول من شرح المسند الصحيح للشيخ الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله تعالى، تصنيف الشيخ الإمام العالم العامل الورع الزاهد الحبر العلامة الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي النواوي، قدس الله روحه »، وتحتها تملك للشيخ شهاب الدين الزواوي، وقد نقل كثير من شرح القرطبي على مسلم على حواشي هذه النسخة، ويرمز له عادة بـ «قط».

ويبدأ من أول الكتاب، وينتهي بنهاية باب معنى قوله عز وجل: {ولقد رآه نزلة أخرى}، وبعده: «نجز الجزء الأول، بحمد الله وعونه، يتلوه في الجزء الثاني باب إثبات رؤية المؤمنين»، وقباله على الحاشية اليمنى: « بلغ مقابلة من أوله حتى هنا حسب الطاقة، والحواشي المكتتبة عليه من كلام القرطبي».

– المجلد الثاني: وعدد لوحاته [٢١٤] لوحة، وخطه نسخ، وعلى غلافه «الجزء الثاني من شرح المسند الصحيح...» وباقيه كما في الأول، ويبدأ من باب إثبات رؤية المؤمنين، وينتهي بنهاية باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة، وكتب بعده: «وكان الفراغ من نسخه الثالث من رجب الفرد سنة سبعمائة[١] أحسن الله عاقبتها، يتلوه في الجزء الثالث باب فضل الجلوس في مصلاه».

– المجلد الثالث: وعدد لوحاته [٢١٥] لوحة، وخطه نسخ، وعلى غلافه «الجزء الثالث من شرح المسند الصحيح...» وباقيه كما في الأول، ويبدأ من باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، وينتهي بنهاية باب وجوه الإحرام...، وبعده: «.. يتلوه في الجزء الذي يليه: باب حجة النبي ﷺ» .

– المجلد الرابع: وعدد لوحاته [٢٢٧] لوحة، وخطه نسخ، وعلى غلافه «الجزء الرابع من شرح المسند الصحيح...»، وباقيه كما في الأول، ويبدأ من باب حجة النبي ﷺ، وينتهي بنهاية باب دية الجنين، وبعده: «... يتلوه في الجزء الخامس إن شاء الله : كتاب الحدود»، وفي حاشيتها: «بلغ مقابلة على نسخة صحيحة جدا حسب الطاقة، ونجزت مقابلته في يوم الخميس سادس عشر ذي الحجة سنة سبع وأربعين وسبعمائة بالمدرسة الشمسية».

---

(١) كذا هنا وسيأتي في آخر الكتاب أنه أنجز نسخه سنة (٧٤٧هـ) ويبعد جدا أن يكون بين نسخ المجلد الثاني والسادس بضع وأربعون سنة، والخط هو الخط؟! فالظاهر أن التاريخ الأول فيه نقص أو غلط وسهو، والله أعلم.

– المجلد الخامس: وعدد لوحاته [٢٥٥] لوحة، وخطه نسخ، وعلى غلافه «الجزء الخامس من شرح المسند الصحيح...»، وباقيه كما في الأول، ويبدأ من بداية كتاب الحدود، غير أنه قد تغير الخط وثقل الحبر من أول الوجه الثاني من اللوحة [٤٥] واستمر هكذا حتى نهاية المجلد بنهاية باب تحريم اللعب بالنردشير، وبعده : «... يتلوه في الجزء السادس إن شاء الله : كتاب الرؤى»، وتحته بخط مغاير: «بلغ مقابلة من كتاب الصيد والذبائح إلى هنا في ليلة سابع شعبان[١] سنة سبع وأربعين وسبعمائة بالمدرسة الشمسية».

– المجلد السادس: وعدد لوحاته [٢٠٠] لوحة، وخطه نسخ، وعلى غلافه «الجزء السادس من شرح مسلم»، ويبدأ من كتاب الرؤيا، وينتهي بنهاية الكتاب، وفي خاتمته: «نجز هذا الكتاب في سابع شهر ربيع الآخر سنة سبع وأربعين وسبعمائة أحسن الله خاتمتها على كافة المسلمين بخير وعافية...»، وكتب بحاشيتها اليسرى: «بلغ مقابلة على نسخة صحيحة حسب الطاقة في ليلة تسفر عن حادي عشر شعبان المكرم سنة سبع وأربعين وسبعمائة، ولله الحمد وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وكتب إبراهيم بن أحمد بن علي... المجدولي الشافعي، غفر الله له وسامحه، وذلك... المدرسة الشمسية رحم الله واقفها».

٢٥– نسخة مكتبة فيض الله بتركيا، المنسوخة بعد الثمانمائة بيسير.

وهي نسخة كاملة في مجلد واحد كبير، محفوظة برقم [٤٤٠] وعدد أوراقها [٢٩٨] ومسطرتها [٣٧] سطرا، وخطها نسخ واضح حسن، وقد لونت عناوينها بالأحمر، وهي نسخة متقنة مقابلة مصححة، وقد أثبت ناسخها كثيرا من فروق النسخ المقابل عليها، وقد كتب على غلافها: «كتاب شرح صحيح

---

(١) كذا قرأتها ظنا، ولو صحت لكان موضع نظر فإن الجزء قبله مقابل في ذي الحجة من نفس السنة، والله أعلم.

الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري. تصنيف الإمام شيخ الإسلام ولي الله تعالى محيي الدين يحيى بن شرف بن مرّي النواوي، قدس الله روحه. برسم الخزانة العالية القاضوية الحافظية القطبية شيخ الإسلام قطب الخيضري الشافعي»، وهذا الغلاف متأخر عن كتابة النسخة، فإنها مكتوبة قبل ولادة القطب الخيضري المولود سنة [٨٢١ هـ] غالبا، فقد توفي كاتبها الشيخ عيسى العجلوني سنة [٨١٣هـ] كما في «الضوء اللامع»[١]، وفي خاتمتها: «وفرغ من هذه النسخة عيسى بن أحمد بن عيسى المتصوف، ثم العجلوني، ثم المكي، في يوم الأحد تاسع عشر ربيع الأول سنة [؟] وثمانمائة برباط ربيع بمكة المشرفة، ومولد كاتبه شيء وثلاثين وسبعمائة، أحسن خاتمته، وغفر له وتاب عليه، وثبت قلبه على التوحيد وأماته على الكتاب والسنة ولا يمكر به ولا بوالديه وجميع أحبابه ولا بجميع المسلمين...»، وكتب حذاءها في الحاشية اليسرى: «الحمد لله رب العالمين، قابلت هذا الشرح المبارك من أوله إلى آخره، مقابلة محررة على نسخة صحيحة، وصح ذلك في مجالس آخرها عاشر ربيع الأول سنة ست وعشرين وثمانمائة. محمد الكركي»، وهذه النسخة كما أسلفت على تأخر زمنها بالنسبة لكثير من النسخ التي حصلناها فهي من أتقن وأضبط النسخ على الإطلاق، وهي نسخة شهيرة مذكورة ففي «الضوء اللامع»[٢]: «وَكتب بِخَطِّهِ الْجيد كثيرا كَكُلٍ من «الصَّحِيحَيْنِ» فِي مُجَلد، وَشَرْحِ ثَانِيهمَا للنووي فِي مُجَلد»، وهو هذا الذي بين أيدينا ولله الحمد والمنة.

٢٦- نسخة الغازي خسرو بسراييفو بالبوسنة، مقابلة على نسخة العلاء ابن العطار المنقولة عن نسخة المصنف، بدون تاريخ.

---

(١)«الضوء اللامع» (١٥٠/٦).

(٢) الموضع السابق.

وهي عبارة عن المجلد الثالث من الكتاب، برقم [٤٤٦]، وعدد أوراقه [٢٥٧]، ومسطرته [٢٧]، وخطه نسخ، ولونت أبوابه بالحمرة، وعلى غلافه: «الجزء الثالث من منهاج القاصدين (كذا وهو سبق قلم أو سهو) في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، رحمه الله ورضي عنه، تأليف الفقير إلى رحمة ربه ولطفه الشيخ الإمام العالم المتقن المحقق الحافظ الزاهد الورع المدقق العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن حزام النووي الشافعي، عفا الله عنه وعن مشايخه وعن جميع المسلمين، آمين»، ويبدأ من أول كتاب الحج، وينتهي بنهاية باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلا لمن ورد من سفر. وفي خاتمته: «تم الجزء الثالث، يتلوه في الجزء الرابع كتاب الصيد والذبائح، ولله الحمد والمنة على كل حال، كتبه الفقير إلى الله تعالى علي بن محمد الكتبي عفا الله عنهما وعن جميع المسلمين، والحمد لله رب العالمين»، وبعده: «صورة ما وجد على النسخة المكتتبة منها: قوبلت هذه النسخة على نسخة الشيخ علاء الدين ابن العطار، المنقولة من نسخة المصنف تغمده الله برحمته، فصحت بحسب الطاقة، ولله الحمد والمنة. قال ابن العطار: آخر ... المجلد الرابع من نسخة المصنف رحمه الله، ويتلوه كتاب الصيد والذبائح. قال: قال مؤلفه رضي الله عنه: فرغت منه يوم الاثنين الخامس عشر من المحرم سنة خمس وسبعين وستمائة، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم». وهذه النسخة من أتقن النسخ، وقد حليت ببعض التعليقات والحواشي المفيدة، والتي في بعضها تعقب على الإمام المصنف، أو تحريرات في مذهب الشافعية، وغير ذلك، مما يشي بكون كاتبها أحد المشتغلين بهذا الشأن، والله أعلم.

٢٧- نسخة مكتبة إيران الوطنية (كتبخانة ملي جمهوري إسلامي إيران)، مقابلة على خط المصنف، بدون تاريخ.

وهي عبارة عن المجلد الثاني من الكتاب، وبعض المجلد الثالث، برقم [٥٩] وعدد أوراقه [٢٨٠]، في [٥٦٠] وجها حسب مصورتي حيث صور كل وجه على حده، ومسطرته [٢٥]، وعلى غلافه: «[غطت لاصقة الترميم على اسم الكتاب]مفتي الأمة، وشيخ السنة، بركة الإسلام، أحد الأعلام، محيي الدين أبو زكريا النواوي تغمده الله برحمته، وأسكنه فراديس جنته» وتحته جرُّ نسب الإمام النووي، وذكر ميلاده، ووفاته، وعمره، ويبدأ من أول كتاب الصلاة، ويستمر هكذا بخط النسخ إلى الوجه رقم [١٦] أثناء باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع، ليتغير الخط إلى الفارسي من أول الوجه [١٧]، ويتغير كذلك الورق، وينتقل إلى أواخر باب ائتمام المأموم بالإمام، ويسقط ما يقابل من المطبوع نحو ثلاثين صفحة، وكتب بحاشية الوجه [٧٨]: «مقابلة على نسخة المصنف رحمه الله تعالى»، ومثله في حاشية الوجه [٩٨]، وينتهي عندها هذا القطعة الأولى من النسخة ذات الخط الفارسي المقابلة على خط المصنف، وذلك عند قوله في باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام: «وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم»، ليكتمل الباب بعدها في الوجه [٩٩] بخط نسخ أجود وأتقن من الخط الأول الذي بدأ به المجلد، وعلى مثل الورق الأول، ويستمر هذا حتى الوجه [١٨٤] في أواخر باب صلاة النبي ﷺ بالليل، ليعود الخط الفارسي والورق العتيق، وهو المقابل على خط المصنف مرة أخرى من أول الوجه [١٨٥] ويكمل به الباب حتى يبلغ الوجه [٢٠٨] وبه ينتهي كتاب صلاة الخوف، فيكتب بعده: «آخر المجلد الثاني من شرح صحيح مسلم رحمه الله، يتلوه في الثالث إن شاء الله تعالى في كتاب الجمعة، والحمد لله رب العالمين. قال مؤلفه يحيى النواوي رحمه الله عفا عنه: فرغت منه يوم الأحد

الخامس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثنتين وسبعين وستمائة»، وتحته بقلم آخر: «بلغ مقابلة بخط المصنف رحمه الله تعالى فصح بحسب الإمكان ونجز...»، ولم يظهر الباقي في التصوير، وقباله في الحاشية اليمنى: «قال الشيخ محيي الدين رحـ... أول يوم الاثنين...»، وقص المجلد الباقي، ثم بدأ في الوجه الذي يليه مباشرة بنفس الخط العتيق [٢٠٩] كتاب الجمعة، بلا ذكر أجزاء ولا شيء، ويستمر هكذا الوجه [٥٣٤] إلى أثناء باب جواز دخول مكة من غير إحرام، عند قوله: «جاءه رجل»، ليعود الخط النسخ الأول الذي بدئ به المجلد من أول الوجه [٥٣٥] ليكمل الباب ويستمر حتى الوجه [٥٥٣] لينتهي به المجلد كما بدأ، عند نهاية باب فضل مسجد قباء، ويكتب بعده: «آخر المجلد الثاني من شرح صحيح مسلم رحمه، وصلى الله على سيدنا محمد...، ويتلوه كتاب النكاح»، والظاهر أن قوله هنا «المجلد الثاني» بتجزئة الناسخ لا المصنف؛ فإنه قد سبق في أول الموجود من هذا المجلد ذكر خاتمة المجلد الثاني بتجزئة المصنف، والله أعلم.

٢٨- نسخة مكتبة جوروم بتركيا، يحتمل أنها مقابلة بنسخة المصنف، بدون تاريخ.

ولا يوجد منها سوى المجلد الأول فحسب، ورقمها [٢٥٢]، وعدد لوحاتها [١٣٣] لوحة، وفي الصفحة [٢٥] سطرا، وعلى طرتها : «المجلد الأول من شرح الإمام مسلم، لخاتمة الحفاظ والمحدثين، الشيخ محيي الدين النووي، نفعنا الله تعالى ببركته، ساقه الله سبحانه لعبده الفقير: محمد جار الله ابن المرحوم السيد علي جار الله، وذلك بطريق الشراء الشرعي، في سنة ألف ومائتين»، وتحته ختم أوقاف سليمان فيضي، وفي الوجه المقابل فهرست لأبواب المجلد، ثم تبدأ النسخة بعد ذلك من أول الكتاب لكن أول وجه منه

مكتوب بخط وعلى ورق مخالف لبقية الكتاب، هو نفس خط وورق الفهرس والعنوان، وهو متأخر زمنا فيما يظهر عن خط وبقية أوراق المجلد.

ويبدأ المجلد من أول الكتاب، و يتواصل إلى آخر الوجه الأول من اللوحة [١٦] عند قول المصنف في شرح المقدمة «وإنما فرق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف لأن الشهادة»، لينتقل بعدها في أول الوجه الثاني من نفس اللوحة إلى كتاب الطهارة في أثناء باب آخر في صفة الوضوء، عند قوله في شرح حديث عبد الله بن زيد: «وفيه استحباب تقديم غسل الكفين قبل غمسهما في الإناء». ويستمر متواصلا حتى يبلغ قوله في باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات: «إلا أن يتوضأ في مكان يبله أو يتأذى» وهو آخر الوجه الأول من اللوحة [٤٥]، ليبدأ في أول الوجه الثاني منها بأخر باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، عند قوله: « المقبرة وفيها ثلاث لغات»، وتنتهي النسخة بنهاية كتاب الإيمان. وفي آخرها: آخر كتاب الإيمان من المنهاج في شرح صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى. قال مصنفه: فرغت منه يوم ... الثاني من جمادى الآخرة سنة ست وستين وستمائة، يتلوه كتاب الطهارة»، وفيها خرم في عدة مواطن.

وهي نسخة مقابلة مصححة، كما يظهر من علامات المقابلة وكثرة اللحق المصحح في حواشيها، ولعلها منقولة من أصل المصنف أو من فرع منقول منه، ففي حاشية الوجه الثاني من اللوحة الأولى عند قول المصنف : «وغريبها وعزيزها»: «حاشية بخط المصنف : الغريب ما لم يروه إلا راو ... رواه شخصان ... رواه الجماعة»، ولا يعرف تاريخ نسخها تحديدا، والله أعلم.

٢٩- نسخة محمود باشا بالسليمانية.

وهي نسخة كاملة في مجلد واحد كبير، برقم [٩٢]، وعدد لوحاتها [٥٧٣] لوحة، وفي الصفحة: [٣٧] سطرا، وقد كتبت بخط النسخ الدقيق الواضح،

ومشكولة شكلا كاملا، وعليها خاتم وقف مدرسة محمود باشا بالقسطنطينية، وقد كتبت العنوانات والأبواب بالحمرة، ونقل في آخرها عبارة المصنف التي في آخر نسخته: «فرغت منه سنة خمس وسبعين وستمائة...»، ولا يعرف تاريخ نسخ هذه النسخة، ويظهر أنها متأخرة بعد الألف، وهي نسخة لا بأس بها، والله أعلم.

## الخاتمة

## وفيها أهم النتائج والتوصيات

١- أهمية شرح صحيح مسلم للإمام النووي، فهو من أنفس شروح الصحيح.

٢- أن اسم شرح مسلم الذي سماه به مصنفه هو «منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله».

٣- وقد مكث مصنفه في تصنيفه قرابة اثني عشرة سنة، وذلك لعدم تفرغه له وحده، بل كان يعمل عليه مع غيره من تصانيفه.

٤- وهو من آخر كتبه.

٥- وقد اعتمد فيه اعتمادا واضحا على شروح مسلم السابقة عليه وبالأخص شرح ابن قوام السنة والمازري وعياض وابن الصلاح، وكان أكثرها اعتمادا عليه ونقلا عنه كتاب القاضي عياض رحم الله الجميع.

٦- لشرح مسلم عشرات النسخ الخطية، ومنها طائفة كبيرة من أصح النسخ، مما يستدعي الافادة منها في إعادة طبع الكتاب طبعة محققة محررة.

٧- كل ما وقفت عليه من النسخ مما يقال عنه إنه بخط النووي، لا يثبت منه شيء، وليس في ما وقفت عليه مع كثرته شيء بخط المصنف، وإنما فيه ما هو بخطوط بعض أصحابه.